الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علوم الاعلام والاتصال

الرقم التسلسلي: .....

رقم التسجيل: 202035075726

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في

تخصص: اتصال وعلاقات عامة

بعنوان:

أثر التشريعات الجديدة على الفضائيات الجزائرية الخاصة

دراسة ميدانية على عينة من الصحفيين العاملين بالقنوات الخاصة

إعداد:

- الطالب: زروخي بدر الدين

أمام لجنة المناقشـــة المتكونة من السادة الأساتذة:

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. سدار رابح	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المسيلة	رئيسا
د. طيبي رابح	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
د. بيبي فيصل	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2024-2025

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قال الله تعالى:

{رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ

وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ

فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ} النمل الآية 19

أتقدّم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لكل من ساهم في دعمي وتشجيعي طوال مسيرتي الدراسية، وعلى وجه الخصوص إلى أسرتي الكريمة التي كانت سندي الأول، ولم تبخل عليّ بالدعم المعنوي والمادي في مختلف المراحل. كما لا يفوتني أن أتوجّه بخالص الشكر والامتنان إلى أساتذتي الكرام، الذين لم يبخلوا علينا بعلمهم وتوجيهاتهم القيمة وخاصة الأستاذ المشرف **طيبي راج**

وإلى كل من آمن بي وكان سببًا في استمراري وتقدّمي، أقول: شكرًا من القلب.

إهداء:

إلى من غرَس فيّ حبّ العلم والمعرفة،

إلى من علّمني الصبر والإصرار...

إلى والديّ العزيزين، رمز التضحية والحنان،

إلى إخوتي وأصدقائي الذين كانوا عونًا لي،

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع، عربون وفاء وامتنان.

المخلص: زروخي بدر الدين

الفهرس

فهرس المحتويات:

شكر وعرفان.....3

إهداء:.....4

مقدمة: .....أ

الفصل الأول: الإطار المنهجي:

1. إشكالية الدراسة:.....4

2. تساؤلات الدراسة:.....5

3. أهمية الدراسة: 5

4. أهداف الدراسة: 5

5. أسباب اختيار الموضوع:.....6

6. تحديد المفاهيم والمصطلحات:.....6

7. منهج الدراسة:.....7

8. أدوات جمع البيانات:.....8

9. عينة الدراسة:.....8

10. مجالات الدراسة:.....9

11. الدراسات السابقة:.....9

الفصل الثاني:

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: تطور القطاع السمعي البصري في الجزائر وظهور القنوات الفضائية الخاصة 36

المطلب الأول: التطور التاريخي لقطاع السمعي البصري..... 36

المطلب الثاني: نشأة القنوات الفضائية الجزائرية الخاصة..... 39

المطلب الثالث: أسباب ودوافع نشأة القنوات الفضائية الجزائرية الخاصة..... 42

المبحث الثاني: التشريعات الجديدة المنظمة لقطاع السمعي البصري في الجزائر..... 26

المطلب الأول: قانون السمعي البصري 2014..... 26

المطلب الثاني: قانون الإعلام 2023..... 31

المطلب الثالث: قانون السمعي البصري 2023..... 34

الفصل الرابع: الإطار الميداني للدراسة

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية..... 44

المطلب الأول: أداة قياس الدراسة..... 44

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة..... 45

المطلب الثالث: وصف الخصائص العامة لأفراد عينة الدراسة..... 46

المبحث الثاني: عرض ومناقشة البيانات المتعلقة بالتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة .. 51

المطلب الأول: عرض وتحليل الأسئلة الخاصة بمحور الآليات القانونية لتنظيم السمعي البصري من وجهة نظر الصحفيين في القنوات الخاصة بدولة الجزائر..... 51

المطلب الثاني: عرض وتحليل الأسئلة الخاصة بمحور واقع المشهد السمعي البصري بالجزائر في ظل التشريعات الجديدة من وجهة نظر الصحفيين في القنوات الخاصة.... **60**

المطلب الثالث: عرض وتحليل الأسئلة الخاصة بمحور النظرة الاستشرافية للممارسة الصحفية في قطاع السمعي البصري في ظل التحولات التشريعية الجديدة من وجهة نظر الصحفيين في القنوات الخاصة بدولة الجزائر..... **62**

خلاصة الفصل:..... **69**

نتائج الدراسة:..... **71**

خاتمة: **73**

قائمة المصادر والمراجع:..... **54**

الملاحق..... **80**

ملخص..... **68**

فهرس الجداول والأشكال

الجدول رقم (01): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس..... 46

الشكل رقم (01): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس..... 47

الجدول رقم (02): توزيع أفراد العينة حسب السن..... 47

الشكل رقم (02): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب السن 47

الجدول رقم (03): توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية في العمل..... 48

الشكل رقم (03): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الأقدمية في العمل 48

الجدول رقم (04): توزيع أفراد العينة حسب التخصص..... 49

الشكل رقم (04): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص..... 49

الجدول رقم (05): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي..... 50

الشكل رقم (05): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي 50

الجدول رقم (06): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال الأول 52

الشكل رقم (06): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الأول 52

الجدول رقم (07): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال الثاني..... 53

الشكل رقم (07): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثاني..... 53

الجدول رقم (08): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال الثالث..... 54

الشكل رقم (08): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثالث..... 55

الجدول رقم (09): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال الرابع..... 56

الشكل رقم (09): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الرابع 56

الجدول رقم (10): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال الخامس 57

الشكل رقم (10): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الخامس..... 57

الجدول رقم (11): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال السادس 58

الشكل رقم (11): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال السادس..... 58

الجدول رقم (12): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال الرابع..... 61

الشكل رقم (12): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الرابع 61

الجدول رقم (13): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال الأول 63

الشكل رقم (13): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الأول 63

الجدول رقم (14): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال الثاني..... 64

الشكل رقم (14): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثاني..... 64

الجدول رقم (15): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال الثالث..... 65

الشكل رقم (15): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثالث..... 65

الجدول رقم (16): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال الخامس..... 66

الشكل رقم (16): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الخامس..... 67

مقدمة

مقدمة:

يشهد العالم اليوم تحوّلات غير مسبوقة في مجال الاتصال، بفعل الثورة التكنولوجية المتسارعة التي أسهمت في اختزال المسافات، وتجاوز الحواجز الجغرافية والزمنية، حيث أصبح الإنسان أكثر قدرة على التفاعل والتواصل بفضل تقنيات متطورة مثل الأقمار الصناعية والبث الرقمي الفضائي. وفي هذا السياق، عرف القطاع السمعي البصري تحولات جوهرية تمثلت في تنامي محطات البث وتعددها، إلى جانب تزايد أنماط الاستقبال الفردي من خلال الهوائيات ووسائل الالتقاط الحديثة. فمنذ تسعينيات القرن الماضي، شهد المشهد الإعلامي السمعي البصري العالمي تطورات نوعية شملت الأبعاد التكنولوجية والتنظيمية والمحتوى البرامجي، وقد كان من أبرز تجليات هذا التحول في المنطقة العربية صعود القطاع الخاص كمنافس جدي للقطاع العمومي، الذي ظل لعقود يحتكر الفضاء الإعلامي ويوجه الرأي العام ضمن أطر مركزية.

وتزامن هذا الانفجار الفضائي مع انفتاح سياسي نسبي عرفته بعض الدول العربية، أدى إلى تعزيز التعددية الإعلامية والفكرية، ودفع في اتجاه ترسيخ الحريات العامة، بما فيها حرية التعبير ومبادرة الاستثمار في قطاع الإعلام. أما في الجزائر، فقد ظلّ القطاع السمعي البصري، وخاصة التلفزيون الوطني، خاضعًا لهيمنة السلطة لعقود، حيث مثّل أداة اتصال رسمية أكثر مما كان منصة إعلامية تعددية. غير أن الإصلاحات السياسية التي أعقبت أحداث سنة 2011، والتي شملت تعديل الإطار القانوني المنظّم للإعلام، أدت إلى اتخاذ قرار بفتح الفضاء السمعي البصري أمام المبادرة الخاصة، تجسّد بشكل فعلي بعد صدور القانون المتعلق بالنشاط السمعي البصري سنة 2014، ثم تعزز بموجب قانون الإعلام 2023.

وقد ساهم هذا الانفتاح في إعادة تشكيل المشهد الإعلامي الجزائري، حيث ظهرت قنوات فضائية خاصة متعددة التوجهات والمضامين، مما ساعد على إثراء الساحة الإعلامية، وتوسيع دائرة التغطية والاهتمام بالقضايا الاجتماعية والثقافية والسياسية. كما منح

هذا التعدد نوعًا من الحرية التحريرية، وساهم في كسر هيمنة الإعلام الرسمي على المشهد العام، خاصة من خلال التفاعل مع قضايا المجتمع بطريقة أكثر مرونة واستجابة لاهتمامات الجمهور. وقد شجّع هذا المناخ الجديد على التخصص الإعلامي، فظهرت قنوات ذات طابع ثقافي، ديني، رياضي، وترفيهي، مما أضفى حيوية وتنوعًا على الحقل السمعي البصري في الجزائر.

ورغم هذه الإيجابيات، فإن القنوات الفضائية الخاصة لا تزال تعمل ضمن منظومة قانونية معقدة، تتميز بتعدد النصوص وغياب التناسق التشريعي في بعض الجوانب، وهو ما انعكس على حرية أدائها المهني. ففي الوقت الذي تسعى فيه بعض التشريعات إلى تنظيم القطاع وضمان جودة المضامين، تأتي تشريعات أخرى لتفرض قيودًا على المحتوى، أو تحد من صلاحيات المؤسسات الإعلامية الخاصة في مجالات الاستثمار والإنتاج، ما يطرح تساؤلات جدية حول حدود حرية التعبير والاستقلالية التحريرية لهذه القنوات. كما تُواجه هذه المؤسسات تحديات مهنية مرتبطة بشروط الحصول على التراخيص، والالتزام بدفاتر الشروط، والامتثال للضوابط الأخلاقية، ناهيك عن الضغوط الإدارية والرقابية.

وفي ظل هذا الواقع، تبرز أهمية دراسة انعكاسات التشريعات الجديدة على أداء القنوات الفضائية الجزائرية الخاصة، ليس فقط من الناحية القانونية، بل أيضًا من خلال استقراء آراء الإعلاميين والممارسين في الميدان، بوصفهم أكثر فئات القطاع التصاقًا بالتحديات اليومية المرتبطة بحرية العمل الإعلامي، وآفاق التطوير المهني، وحدود الممارسة في ظل الإطار التشريعي القائم. ومن هنا، جاءت هذه الدراسة لتقارب هذه الإشكالية من منظور تحليلي واستقصائي، يهدف إلى قياس أثر البيئة التشريعية الجديدة على تطور الإعلام الفضائي الخاص في الجزائر

الفصل الأول:

الإطار المنهجي

للدراسة

الفصل الأول: الإطار المنهجي:

1. إشكالية الدراسة:

يُعدّ قطاع الإعلام من أبرز القطاعات السيادية التي تحرص الأنظمة السياسية على مراقبتها وتنظيمها لما لها من تأثير مباشر في تشكيل الرأي العام وتوجيهه. وقد ظلّ الإعلام السمعي البصري في الجزائر، لعقود طويلة، خاضعًا لاحتكار الدولة، مما حال دون ظهور تعددية إعلامية حقيقية. غير أن التحولات السياسية التي عرفتها البلاد، خصوصًا في ظل الديناميات الديمقراطية التي تلت مرحلة الإصلاحات بعد سنة 2011، فرضت على السلطات العمومية ضرورة إعادة هيكلة القطاع، والانفتاح التدريجي على المبادرة الخاصة، بما يستجيب لمتطلبات العصر الرقمي، ويواكب تطلعات المجتمع المدني.

في هذا الإطار، ورغم صدور القانون العضوي رقم 05-12 المتعلق بالإعلام سنة 2012، ثم القانون رقم 04-14 المتعلق بالنشاط السمعي البصري سنة 2014، إلا أن التطبيق العملي لهذين النصين كشف عن استمرار حالة الغموض القانوني، لا سيما في ما يخص الوضعية القانونية للقنوات الخاصة، التي بقيت تعمل في كثير من الأحيان كمكاتب لقنوات أجنبية، دون الحصول على تراخيص رسمية من سلطة الضبط.

ومع تصاعد الانتقادات الداخلية والخارجية، وفي ظل تزايد أهمية الإعلام الرقمي، عمد المشرّع الجزائري مؤخرًا إلى إصدار القانون 23-14 للإعلام في 20 جويلية 2023، وهو قانون شامل يسعى إلى تنظيم مختلف أشكال الإعلام، المكتوب والسمعي البصري والرقمي، وتكريس حرية الصحافة ضمن الأطر الدستورية. كما تم إقرار قانون جديد خاص بالنشاط السمعي البصري سنة 2023، ليعزز الإطار التنظيمي لعمل القنوات والإذاعات، ويكرس مبادئ التعددية والاستقلالية وضبط السوق الإعلامية.

ورغم أهمية هذه القوانين، إلا أن واقع الإعلام السمعي البصري الجزائري لا يزال يطرح تساؤلات حقيقية بشأن فعالية المنظومة التشريعية الجديدة في تجاوز الاختلالات القديمة،

ورفع القيود عن حرية المبادرة الإعلامية، وتوفير بيئة قانونية تضمن الاستقرار المؤسساتي للقنوات الفضائية الخاصة.

- **ماهو أثر التشريعات الجديدة على القنوات الفضائية الجزائرية الخاصة؟**

2. تساؤلات الدراسة:

- ماهي أهم مراحل تطور المنظومة التشريعية الإعلامية في الجزائر؟
- ماهي الآليات القانونية التي جاءت لتنظيم نشاط السمعي البصري؟
- ماهو واقع المشهد السمعي البصري في الجزائر؟

3. أهمية الدراسة:

هناك عدة عوامل تحفز الباحث على اختيار موضوع معين لدراسته دون غيره، ومنها: ارتباطه بتخصصه الأكاديمي، أو اهتمامه الشخصي بالموضوع، أو أهمية الموضوع وتأثيره في مجاله العلمي أو المجتمعي، بالإضافة إلى ذلك، قد يكون الاختيار مدفوعًا بوجود مصادر ومراجع كافية، أو بإمكانية تطبيق نتائج البحث لحل مشكلات قائمة، أو بمواكبة القضايا الراهنة والتطورات الحديثة في المجال.

تنبع أهمية هذا الموضوع من كون قطاع السمعي البصري وظهور القنوات الفضائية الخاصة في الجزائر يعدان من القضايا الراهنة، خاصة في ظل المستجدات التشريعية والتحديات التي تواجهها الوسائل السمعية البصرية. إذ تلعب هذه الوسائل دورًا محوريًا في المجتمع، لما لها من قدرة على التأثير في الرأي العام وتوعية الجمهور، مما يجعل دراستها ضرورة لفهم واقعها وآفاق تطورها.

كما تتضمن هذه الدراسة أهمية بالغة في محاولة معرفة أثر التشريعات الجديدة على القنوات الفضائية الجزائرية الخاصة.

4. أهداف الدراسة:

لا شك أن أي دراسة أو بحث في أي مجال يسعى لتحقيق هدف معين، ويتمثل هذا الهدف في إثراء البحث العلمي وتطويره، بالإضافة إلى إشباع الفضول العلمي لدى الباحث. أما الهدف من دراستنا فهو كالتالي:

- تحليل الواقع الذي تعيشه القنوات الفضائية الجزائرية الخاصة من خلال التشريعات القانونية.
- تهدف إلى السعي لمدى تبني القوانين التشريعية للقنوات الفضائية.
- تهدف إلى معرفة آفاق القنوات الفضائية الخاصة في الجزائر من خلال التحولات التي يعرفها المشهد الإعلامي الجزائري.

5. أسباب اختيار الموضوع:

من بين الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع نذكر:

- الرغبة في فهم طبيعة التشريعات الإعلامية في الجزائر والميول الشخصية تجاهها.
- الأهمية الكبيرة للتلفزيون، نظرًا لامتلاكه قوة التأثير من خلال الصوت والصورة.
- فهم الدور الحقيقي الذي تؤديه الدولة الجزائرية في مسار التنمية الإعلامية، من خلال انفتاحها على القنوات الفضائية الخاصة.
- الجدل الواسع حول ظهور القنوات الفضائية الخاصة، ودور المنظومة القانونية (التشريعية) في إعادة تنظيمها.

6. تحديد المفاهيم والمصطلحات:

مفهوم القنوات الفضائية:

- **لغة:** هي الرمح الأجوف وهي بمعنى مجرى الماء، يقال فلان صلب القناة أي صلب القامة.[1]
- **اصطلاحا:**

[1] علي بن هادية بلحسن، البليش .الجيلاني بن الحاج، يحي القاموس الجديد للطالب، (د، م)، المؤسسة الوطنية للكتاب، (د، ط)، 1999، ص 86.

تعرف القنوات الفضائية بأنها: "لكل محطة إذاعية أو تلفزيونية قناة معينة تبث عبرها إرسالها وهي بمثابة الطريق الذي تسلكه الإشارة الإذاعية أو التلفزيونية من محطة الإرسال إلى أجهزة الاستقبال"[1]

- **إجرائيا:**

هي جميع القنوات الفضائية، التي تستقبل من الفضاء الخارجي عبر الأطباق أو الشبكة العنكبوتية أو الجوال أو وسائل الاتصال الأخرى، وتبث بطريقة رسمية أو غير رسمية مفسوحة أو ممنوعة مشفره أو غير مشفرة .ويقصد كذلك بالقنوات الفضائية المحطات التلفزيونية التي تبث برامجها عبر الأقمار الصناعية والتي يتم استقبالها بواسطة هوائيات مقعرة.

- **الممارسة الإعلامية:**

التعريف الاصطلاحي: يقصد بالممارسة مزاولة العمل الصحفي وفق ما تحدده السياسات الاتصالية للقائمين بالاتصال من حقوق وواجبات وكل ما يتعلق من ضوابط سياسية وتنظيمية وعقابية[2].

وفي الإطار الاختصاصي للمهنة فإن الممارسة الاعلامية تشكل للصحفي المبتدئ أهمية كبيرة في كسب المعرفة ليضع أولى خطواته على الطريق الصحيح وتحديد نوع العمل المطلوب منه أو الاختصاص الذي يمارسه.[3]

التعريفي الإجرائي: الممارسة الاعلامية هي مزاولة الاعلامي للمهنة بكل ما تنطوي عليه من حقوق وواجبات ويكتسب الصحفي خيرته فضلا عن تأهيله الأكاديمي طريقين أولهما كسب المعرفة من خلال الممارسة وثانيهما المعرفة الدقيقة بالاختصاص الذي يمارسه.

7. منهج الدراسة:

[1] كرم شلبي، معجم مصطلحات الإعلام، القاهرة، دار الشروق، ط1، 1989، ص 392.
[2] محمد جمال راسم، الاتصال والاعلام في الوطن العربي، ص 60.
[3] عزيز السيد حاسم، مبادئ الصحافة في عالم المتغيرات، ص 93.

المنهج هو مجموعة الإجراءات المتبعة في دراسة الظاهرة أو مشكلة البحث لاستكشاف الحقائق المرتبطة والإجابة على الأسئلة التي أثارتها المشكلة، وكذلك الأساليب المتبعة من أجل تحقيق الغروض التي صممت، ولهذا فمن الضروري استخدام المنهج باعتباره الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة المشكلة من أجل استكشاف الحقيقة، والإجابة على الاستفسارات التي يثيرها موضوع البحث، وهو البرنامج الذي يحدد لنا السبيل للوصول إلى تلك الحقائق وطرق اكتشافها.[1]

فإن اختيار المنهج المتبع في الدراسة لا يكون عشوائيا وإنما تفرضه طبيعة الموضوع ولأننا في دراستنا هذه نسعى إلى وصف الظاهرة وتحليلها فقد اعتمدنا المنهج المسحي باعتباره محاولة بحثية منظمة لتفريد وتحليل ووصف الوضع الراهن لموضوع أو ظاهرة.[2]

8. أدوات جمع البيانات:

الاستمارة:

هي أداة تُمكّن الباحث من التعرف على آراء وأفكار المبحوثين حول موضوع الدراسة، وتتميز بقدرتها على جمع معلومات جديدة ومباشرة مستمدة من الواقع.

ويعتبر تصميم الاستمارة من أهم خطوات إنجاح البحث، وهي تحتاج إلى معرفة ودراية بأصول الاتصال بالأفراد، وصياغة الأسئلة وعلى الرغم من أن الاستمارات تختلف في تصميمها إلا أن هناك قواعد عامة ينبغي مراعاتها والاسترشاد بها حتى يأخذ تصميم الاستمارة دوره في إنجاح البحث.[3]

وقد اعتمدنا على ما يعرف باستمارة الاستبيان الالكتروني الذي يعتبر أحد الوسائل العديدة للحصول على البيانات وهي أداة من أدوات البحث العلمي للحصول على الحقائق والتوصل إلى الواقع والتعرف على الظروف وأحوال دراسة المواقف والاتجاهات والآراء.

9. عينة الدراسة:

[1] محمود شفيق، البحث العلمي، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، مصر المكتب الجامعي الحديث، 1985، ص 78.
[2] بوحوش عمار، مناهج البحث العلمي وطرق البحوث، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 139.
[3] أحمد عبادة سرحان، الإحصاء الاجتماعي، الدر القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 13، ص 1993.

العينة هي مجموعة مختارة بعناية من مجتمع البحث الأصلي، يحددها الباحث وفق منهجية معينة. وتمثل العينة جزءًا من الكل، حيث يتم اختيار مجموعة من الأفراد أو الوحدات بحيث تعكس خصائص المجتمع المدروس. تُجمع منها البيانات الميدانية، ثم تُعمم نتائج الدراسة على المجتمع بأكمله. ويمكن أن تشمل وحدات العينة أشخاصًا، أو أماكن مثل الأحياء والشوارع، أو غير ذلك وفقًا لمتطلبات البحث.

واعتمد الباحث في هذه الدراسة على العينة القصدية غير الاحتمالية في هذه الدراسة، وهي العينة النمطية التي تبدو فيها العناصر المختارة كنماذج لمجتمع البحث المراد دراسته، ويعرفها محمد بن عبد الحميد بأنها العينة التي يختار فيها الباحث مفرداته بطريقة عمدية طبقا لما يراه من سمات أو خصائص تتوفر في المفردات بما يخدم أهداف البحث.[1]

وبناءا على ما سبق، فقد اخترنا عينة من الإعلاميين الجزائريين.

10. مجالات الدراسة:

وتشمل مجالين وهما المجال الزمني والمكاني:

- **بالنسبة للمجال الزمني:**

تمت هذه الدراس في الفترة الممتدة مع بداية الموسم الجامعي 2025/2024، وتمت مناقشة الموضوع مع عديد الأساتذة.

- **بالنسبة للمجال المكاني:**

تم إنجاز الدراسة الميدانية في ولاية المسيلة بمقر الصحافة لتواجد العديد من الصحفيين والمراسلين لمختلف وسائل الإعلام المكتوبة والسمعية البصرية في القطاع العام والخاص.

11. الدراسات السابقة:

تُعد الدراسات السابقة من الخطوات الأساسية في الإطار المنهجي، إذ ينبغي على الباحث الاطلاع على الدراسات ذات الصلة ببحثه للاستفادة منها. فهي تشكل امتدادًا للأبحاث السابقة، مما يساعد الباحث على فهم الموضوع بشكل أعمق والتحكم فيه بفعالية.

[1] محمد عبد الحميد، دراسات الإعلام في بحوث الإعلام، عالم الكتاب القاهرة، 1993، ص 141.

- **الدراسة الأولى:**

أمينة مزيان تحت عنوان "التجربة الانفتاح الاعلامي للقطاع السمعي البصري الخاص دراسة استطلاعية لاتجاهات الصحفيين الجزائريين لقناتي الشروق والنهار"، مذكرة مكملة لنيل درجة الماجستير في علوم الاعلام والاتصال، جامعة باتنة السنة الجامعية، 2014/2015.

والسؤال الرئيسي للدراسة هو: **ما هو اتجاه الصحفيين الجزائريين لقناتي الشروق والنهار نحو تجربة فتح القطاع السمعي البصري الخاص في الجزائر؟**

تساؤلات الدراسة:

- هل قانون الاعلام الجديد سيسمح لتجربة التعددية السمعية البصرية بالتطور؟
- كيف يرى صحفيو قناتي الشروق والنهار في تجربة فتح مجال السمعي البصري؟

هل تعتبر تجربة الانفتاح لقطاع السمعي البصري الخاص ناجحة بالنسبة لصحفيي الشروق والنهار؟ واعتمدت الباحثة في دراستها هذه على المنهج المسحي الذي يعتبر الشكل الرئيسي والمعياري لجمع المعلومات عندما تشتمل الدراسة المجتمع الكلي.

عينة الدراسة:

نوع العينة التي اعتمدتها الباحثة في دراستها العينة القصدية ارتأت الباحثة أن يكون مجتمع البحث هو عينة من الصحفيين لقناتي الشروق والنهار اللذان يتواجد مقرهما بالجزائر العاصمة، اعتمدت في هذه الدراسة على طريقة العينة العمدية والتي قد تكون ممثل المجتمع الأصلي تمثيلا صحيح[1].

نتائج الدراسة:

- توصلت الدراسة إلى أن صحفيي قناتي الشروق والنهار لهم اتجاهات سلبية وإيجابية نحو تجربة فتح قطاع السمعي البصري الخاص، إيمانا منهم بأن النظام السياسي بالجزائر هو الذي يرفض فتح قطاع السمعي البصري وهو المسؤول عن ابقاء

[1] أمينة مزيان: تجربة الانفتاح الإعلامي للقطاع السمعي البصري الخاص دراسة استطلاعية لاتجهات، الصحفيين الجزائريين لقناتي الشروق والنهار، مذكرة مكملة لنيل درجة الماجستير في علوم الاعلام والاتصال، جامعة باتنة، السنة الجامعة، 2015/2014، ص ص 37-40-41.

الاحتكار على القطاع، كما أن فتح قنوات متخصصة، سواء بالنسبة للقطاع العمومي، أو المجال أمام الخواص لإنشاء قنوات خاصة، يعد أفضل خيار لإرضاء المشاهد.

- التعددية الاعلامية السمعية البصرية، نجد أن السلطة متخوفة من تكرار التجربة التي خاضتها مع الصحافة المكتوبة خلال فترة التسعينات.
- فتح المجال للإستثمار في السمعي البصري جاء متأخرا وأنه لم يصل بعد إلى درجة من التقبل بالنسبة للسلطة.
- فتح قطاع السمعي البصري جاء متأخرا عن وقته، نظرا لراهنية الوضع والتغيرات التي تشهدها الساحة الاعلامية الدولية[1].

- **الدراسة الثانية:**

رمضان بلعمري: "القطاع السمعي البصري في الجزائر إشكالات الانفتاح"، وهي مذكرة ماجيستير في علوم الاعلام والاتصال تخصص تكنولوجيات واقتصاديات وسائل الاعلام خلال الموسم الجامعي 2011/2012 بجامعة الجزائر 3[2].

حاول الباحث من خلال دراسته البحث عن إشكالات وعوائق وانفتاح القطاع السمعي البصري والتلفزيوني على وجه الخصوص وهذا في ظل تفاعل دول الجوار مع تحديات هذا الانفتاح للإعلام السمعي البصري وطبيعة الخدمة العمومية التي يقدمها، حيث طرح الباحث التساؤل الرئيسي التالي: **ماهي أسباب انغلاق التلفزيون والسمعي البصري على نفسه وعدم انفتاحه على نفسه؟**

عينة الدراسة:

[1] المرجع نفسه، ص ص 137-138.

[2] رمضان بلعمري: القطاع السمعي البصري، في الجزائر إشكالات الانفتاح، رسالة ماجستير في علوم الاتصال، تخصص تكنولوجيا واقتصاديات وسائل الاعلام، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012/2011، ص ص 126-127.

اعتمد الباحث في دراسته على العينة العرضية حيث وزعت في عدد من أقسام وكليات جامعة الجزائر وفي قاعات التحرير بمقرات الصحف والتلفزيون والإذاعة، كما وزعت في الشارع وفي بيوت توجد بها أحياء فقيرة وغنية ومتوسطة.

منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج المسحي على اعتبار أنه المنهج الأنسب لها، وذلك من خلال تحليل وتفسير الظاهرة في إطار وضعها الراهن وظروفها الطبيعية لا المصطنعة المتمثلة في إشكالات انفتاح في القطاع السمعي البصري في الجزائر.

نتائج الدراسة:

- يحضى التلفزيون الجزائري بمشاهدة معتبرة بغض النظر عن رأي المشاهدين في برامجه أو في مدى تطبيقه لمفهوم الخدمة العمومية.
- اهتم ببناء الدولة على حساب بناء المجتمع، وخدمة الأخبار في التلفزيون الجزائري تهدف أولا لإرضاء المسؤول على حساب المواطن.
- هناك إجماع بأن التلفزيون في صيغته الحالية هو تلفزيون حكومي في يد الحكومة ويخدم مصالحها السياسية، وليس عموميا في يد ممثلي الشعب ويقدم لأفراده خدمة عمومية، وبالتالي فالتلفزيون الجزائري يجسد الخدمة العمومية. يمكن الوقوف على النحياز واضح من التلفزيون في نشرات الأخبار من ناحية الاهتمام بمتابعة نشاطات الحكومة والطاقم الوزاري، مقابل تخصيص هامش صغير لبث الاخبار التي تعنى بمشاكل المواطنين. الأولوية لدى الجمهور هي تطوير التلفزيون نفسه وتحسينه، مع فتح باب المنافسة أما الخواص كإحدى آليات هذا التطوير والتحسين.
- التمسك بالسلطة هو السبب الرئيسي وراء ابقاء الاحتكار على قطاع السمعي البصري، بناء على أن نتيجة أخرى وهي أن التلفزيون في الجزائر هو وسيلة الحكم وليس الاعلام، حتى وإن حاولت السلطة إيهام الرأي العام بأنه مجرد وسيلة إعلام.

- جمهور التلفزيون الجزائري غير مقتنع تماما بنشرات الأخبار التي يبثها التلفزيون، وهذا يعني عدم اقتناعه بالرسالة الاعلامية التي يريد ايصالها لجمهوره، بسبب غياب الحيادية في نقل الأخبار، بإعطاء حضور أكبر النشاطات الحكومة والوزراء مقابل غياب أو تغييب أكبر الأخبار التي تعنى بمشاكل المواطنين.
- التعددية الاعلامية من خلال صحف خاصة وحزبية والصراع بينهما وبين السلطة على الخط الافتتاحي، جعل السلطة تتخوف من تكرار التجربة في مجال السمعي البصري.[1]

- **الدراسة الثالثة:**

الدكتورة بوشامة نوال تحت عنوان: " واقع القنوات الفضائية الخاصة في الجزائر في ظل الإطار القانوني المنظّم للنشاط السمعي البصري"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع القنوات الفضائية الخاصة في الجزائر، من خلال التركيز على مدى توافق نشاطها مع الإطار القانوني الساري، خاصة القانون 04-14 المتعلق بالنشاط السمعي البصري، ومدى تأثيره على تطورها المهني والمؤسساتي. انطلقت الباحثة من فرضية أن القنوات الخاصة في الجزائر تشتغل في ظل وضعية قانونية هشة نتيجة غموض النصوص التنظيمية وتأخر تطبيق القانون فعليًا.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل محتوى النصوص القانونية، إلى جانب مقابلات مع عدد من مسؤولي القنوات الخاصة وإعلاميين. وخلصت إلى أن أغلب القنوات الخاصة تفتقر إلى الاعتراف القانوني الكامل، حيث لا تزال تعمل كمكاتب لقنوات أجنبية مسجّلة خارج الجزائر، بسبب تعقيدات الحصول على الترخيص، وعدم وجود قانون شامل ومُفعّل يضمن حرية المبادرة الإعلامية.

أهم نتائج الدراسة:

1. القوانين الحالية تنظّم النشاط نظريًا، لكنها لم تُفعّل بشكل فعّال على أرض الواقع.

[1] رمضان بلعمري، المرجع السابق، ص ص 128-129.

2. غياب هيئة تنظيمية مستقلة فعليًا، وتداخل المهام بين السلطات، أثّر على أداء القنوات.
3. استمرار سيطرة الدولة على البث، من خلال احتكار البنية التحتية ومحدودية منح التراخيص.
4. حاجة ملحّة إلى إصدار قانون شامل محدث يُراعي التحولات الرقمية، وهو ما دعت إليه الباحثة منذ 2020، وتحقق لاحقًا نسبيا في قانون 2023.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: تطور القطاع السمعي البصري في الجزائر وظهور القنوات الفضائية الخاصة

المطلب الأول: التطور التاريخي لقطاع السمعي البصري

عقب الاستقلال مباشرة، وعلى غرار باقي الدول التي نالت حريتها، سعت الجزائر منذ السنة الأولى لاسترجاع سيادتها الكاملة بجميع أبعادها، لا سيما في الجانب الثقافي والإعلامي. وقد أولت اهتمامًا خاصًا لقطاع السمعي البصري، وخصوصًا التلفزيون، باعتباره وسيلة استراتيجية لترسيخ الهوية الوطنية. وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر ورثت مؤسستي الإذاعة والتلفزيون عن نظيرتيهما الفرنسيتين بعد الاستقلال.

تأسست مصالح بث الخدمات الإذاعية في فرنسا سنة 1939، وتم لاحقًا إصدار مرسوم سنة 1945 يمنح الدولة حق احتكار هذه الخدمات، ممثلة في الإذاعة والتلفزيون الفرنسي. وفي عام 1959، تحولت هذه المؤسسة إلى هيئة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، مما عزز من دورها الرسمي في تنظيم البث الإذاعي والتلفزيوني داخل فرنسا ومستعمراتها.[1]

لقد كرست اتفاقية ايفيان تبعية الاذاعة والتلفزيون الجزائري للسلطة الفرنسية ونصت على تأجيل موضوع هذه المؤسسة إلى مرحلة لاحقة.

ولكن الظروف في الجزائر أظهرت أن تبعية هذه المؤسسة للفرنسيين تتناقض مع مبدأ استعادة السيادة، خاصة في ظل استمرار العمل ببنود اتفاقية إيفيان التي كانت فرنسا قد فرضتها للحفاظ على ما تعتبره "حقوقًا مكتسبة."

وأمام عدم وضوح المدة الانتقالية قام الجيش الشعبي الوطني باحتلال محطتي الاذاعة والتلفزيون في أكتوبر 1962، وحددت السلطات الجزائرية دوافع ذلك، وأكدت أنها إجراءات طالما ترقب الشعب وقوعها بفارغ الصبر، وإن هذه العملية تندرج وكغيرها من العمليات الأخرى ضمن إرادتنا الساعية إلى تصفية كل ما من شأنه أن يتعلق بالاستعمار الفرنسي.[2]

---

[1] Marbéne Ihaddaden-(colloque sur la press écrit au Maghaeb, Tunis 1-3 décembre Edit .Walf, zug, Humburg, 1995.p.125.

[2] ابن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات ايفيان، تر: لحسن زغدار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص 111.

خلال فترة الانفتاح السياسي وبعد إقرار دستور فبراير 1989، وما تلاه من إصدار قانون الإعلام عام 1990، تقدمت العديد من الأحزاب السياسية بطلبات للحصول على تراخيص لإنشاء قنوات إذاعية حزبية. ويُذكر أن ذلك جاء في وقت كانت فيه قنوات البث الفضائي التلفزيوني غير منتشرة بعد.[1]

وكانت في المقدمة أحزاب من المعارضة أبرزها حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ وحزب جبهة القوى الاشتراكية.

بينما تمكنت الأحزاب السياسية حديثة النشأة آنذاك من إنشاء صحف ناطقة باسمها لم تتمكن من إنشاء إذاعات، بسبب تدهور الأوضاع الأمنية بسرعة وفي تلك الأجواء المشحونة أنشأت الجبهة الإسلامية للإنقاذ إذاعة سرية كانت تعرف باسم إذاعة الوفاء.

في عام 1991، تم التوصل إلى اتفاق جزائري–أمريكي لإنشاء محطة تلفزيونية مشتركة بتمويل مشترك، غير أن هذا المشروع أُودع الأرشيف وتوقف تنفيذه بسبب تجميد المسار الانتخابي عقب فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية مقاعد البرلمان. وعشية حل المجلس الأعلى للإعلام سنة 1993، كانت هناك أربعة مشاريع لإنشاء قنوات تلفزيونية خاصة، تقدم بها من بين أبرز المستثمرين رجل الأعمال الجيلالي مهدي ورجل الأعمال يسعد ربراب، إلى جانب وجود نحو عشرين مشروعًا لإنشاء محطات إذاعية.

لقد أولت الجزائر أهمية كبرى لقطاع السمعي –البصري واعتبرته مؤسسة من مؤسسات الدولة، يعبر عن توجهها ويكون لسان حالها، غير أن رغبة السلطة كانت عكس ذلك، ولم ترى هذه المشاريع النور وظل الوضع على ما هو عليه إلى غاية سنة 2011 أين أقر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مجموعة من إصلاحات شاملة شملت العديد من القطاعات من بينها إصلاح الإعلام، خاصة بعد تراجع ثقة المواطن في مؤسسات الدولة، وقد بادر النظام السياسي بإلغاء حالة الطوارئ في 2011، ومباشرة جلسات الاستماع لمختلف الفاعلين وكافة فعاليات المجتمع المدني.

[1] صفية طواهري، بسمة هبال، واقع الممارسة الاعلامية للقنوات الفضائية الجزائرية الخاصة في ظل المتغيرات القانونية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم الاعلام والاتصال، تخصص اتصال وعلاقات عامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017، ص 20.

وأقدمت الحكومة على هذه الخطوة نتيجة لتراكم الأزمات الاقتصادية والمشاكل الاجتماعية، في ظروف داخلية شبيهة إلى حد كبير بتلك التي سبقت إصدار قانون الإعلام عام 1990. وقد تزامنت هذه الأوضاع مع سياق سياسي خارجي متوتر، تمثل في موجة من الحراك الشعبي الواسع في العالم العربي، رافضة للاستبداد السياسي ومطالِبة بتوسيع هامش الحريات، لا سيما في المجالين السياسي والإعلامي،[1] وكانت لهذه الأحداث تداعياتها وانعكاساتها على الأداء السياسي والإعلامي في الجزائر.

ومن بين أهم القرارات المتخذة من طرف رئيس الجمهورية هي: إلغاء عقوبة سجن الصحفي في 2012، وإقرار تحرير قطاع السمعي البصري وهو ما تجسد من خلال صدور قانون الإعلام 2012[2]، وهو أول قانون ينص على انفتاح إعلامي حقيقي ويقر بالتعددية الإعلامية في الإعلام المرئي والمسموع ويمهد لظهور قانون السمعي البصري الذي صدر في 23 مارس 2014.

عد هذه الخطوة مكسبًا هامًا لقطاع الإعلام في الجزائر، إذ من المنتظر أن تسهم في رسم خارطة إعلامية جديدة، تتجلى في بروز العديد من القنوات الفضائية الجزائرية الخاصة. ومن شأن هذا التعدد أن يوفر فضاءات للنقاش الحر، تُطرح فيها قضايا المواطنين وانشغالاتهم. وقد أشار الإعلامي أحمد عظيمي إلى أن الرأي العام الجزائري كان عرضة للتضليل الإعلامي، في ظل عزوف شريحة واسعة من المشاهدين عن متابعة القناة الوطنية، نظرًا لابتعاد محتواها عن اهتماماتهم، ولجوئهم بدلًا من ذلك إلى قنوات أجنبية تحمل أجندات خاصة، ما قد يُشكل تهديدًا للأمن الوطني. ومن هذا المنطلق، فإن فتح قطاع السمعي البصري يُعد خطوة استراتيجية لاسترجاع المشاهد الجزائري من تلك القنوات، بما فيها القنوات العربية، التي كانت تستقطب جمهورًا محليًا غفل عنه الإعلام الجزائري الرسمي.

[1] أسماء عبود، الجمهور الجزائري والقنوات الفضائية الجزائرية الخاصة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم الاعلام والاتصال، تخصص سمعي بصري، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2016، ص 58.

[2] المرجع نفسه، ص 58.

المطلب الثاني: نشأة القنوات الفضائية الجزائرية الخاصة.

في ضوء نتائج الحراك العربي وما خلفه من تحولات عميقة في الأنظمة السياسية والاقتصادية، سعيًا نحو ترسيخ مبادئ الديمقراطية، شهد المجتمع الجزائري – شأنه في ذلك شأن باقي المجتمعات – تأثيرات مباشرة لهذه التحولات، بما في ذلك في النظام الإعلامي. فقد برزت الحاجة الملحة إلى تقليص الفجوة بين السلطة والرأي العام، تلك الفجوة التي كانت وسائل الإعلام الرسمية سابقًا تكرّسها من خلال آليات الهيمنة وتوجيه الخطاب، في إطار شرعنة النظام الأبوي السائد، ومن هنا ظهرت ضرورة بناء إعلام جديد يقوم على الحوار والنقاش الحر، ويؤسس لآليات تواصل فعّالة تعكس قضايا الفضاء العمومي، إذ لا يمكن الحديث عن سياسة تداولية حقيقية دون مراعاة مبدأ التعددية وفتح المجال أمام مختلف أشكال التعبير والتواصل.

وقد كان ظهور القنوات الإعلامية التلفزيونية الخاصة في الجزائر، كمرحلة ثانية في مسار التفتح الاعلامي في الجزائر الذي يعتبر تتمة للتفتح الاعلامي في الصحافة المكتوبة، وفق قانون الاعلام الصادر سنة 1990، والذي أصدره آنذاك رئيس الحكومة الأسبق مولود حمروش"، واعتمدت الصحف الصادرة من ذلك التاريخ على الدعم الحكومي المتمثل في الاشهار والذي لولاه لما رأت النور واستمرت ليومنا هذاء إضافة إلى بعض المساهمات المالية لبعض المستثمرين والمساهمين الذين عملوا على تأسيس صحف خاصة، تذكر منها على سبيل المثال جريدة الخبر التي تكون مجلس تأسيسها من 25 صحفيا، وبفضل التطور التكنولوجي الذي ساهم في تحويل نظرة مسيري الصحف الخاصة والصحفيين إلى ضرورة تحديث وتطوير وسائل الإعلام بالجزائر من خلال الانتقال إلى محال الاعلام الثقيل.[1]

دخلت الجزائر رسميًا ميدان البث التلفزيوني الفضائي المباشر في منتصف الثمانينيات، وذلك بعد إطلاق فرنسا لقمرها الصناعي الأول "TDF" المخصص للبث المباشر في أكتوبر 1985. وقد اقتصر استقبال البث الفضائي في بداياته على الأماكن العمومية، مثل

[1] نوارة لعرايب، برنامج اليد في اليد على قناة الخبر في نشر التكافل الاجتماعي، دراسة ميدانية: على عينة من الجمهور الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم الاعلام والاتصال، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016، ص ص 29-30.

دور السينما وقاعات الحفلات. وكان "رياض الفتح" في الجزائر العاصمة من أوائل الفضاءات التي تبنت هذا النمط من الاتصال التلفزيوني، حيث تم تزويده بهوائي كبير مكّنه من التقاط أربع قنوات تلفزيونية، هي: القناة الإيطالية"RAI" ، قناة "TV5" الفرنسية، قناة "MUSIC BOX"، وقناة"Europa" [1] وبعد إدخال النظام الرقمي system numérique الذي أتاح للمشاهد فرصة الاختيار الواسع للبرامج التلفزيونية ضمن الباقات المتنوعة وهكذا أصبح المواطن الجزائري بإمكانه التقاط مئات القنوات الفضائية العالمية بدون رقابة أو وسيط.

من أبرز الإنجازات التي حققتها المؤسسة العمومية للتلفزيون في مطلع التسعينيات، إنشاء قنوات تتجاوز الحدود الوطنية، بهدف تعزيز التواصل مع الجالية الجزائرية المقيمة في الخارج. وفي هذا الإطار، تم إطلاق قناة *Canal Algérie* في أكتوبر 1994، والتي بدأت بثها بنشرة أخبار واحدة عند الساعة السابعة مساءً. ولم تمر سوى سنوات قليلة حتى شهدت الجزائر انطلاق مشروع القناة التلفزيونية الثالثة، عبر القمر الصناعي *عرب سات*، وهو مشروع انطلق في نوفمبر 1998 وتم تنفيذه فعليًا في ديسمبر 1999، لتبدأ القناة بثها الرسمي في 5 يوليو 2002. كما تواصل توسع القطاع بإطلاق القناة الأمازيغية، ثم قناة القرآن الكريم التي تأسست عام 2009، تلاها في السنوات اللاحقة ميلاد العديد من القنوات الفضائية الخاصة التي ساهمت في تنويع المشهد الإعلامي الجزائري.

ولعبت التشريعات الإعلامية الجزائرية دورًا محوريًا في نشأة وتطور القنوات الفضائية الخاصة، باعتبارها الإطار المنظم الذي يحدد شروط العمل الإعلامي، وضوابطه، وآليات الاستثمار فيه. ويمكن تمييز ثلاث محطات قانونية أساسية أثّرت في مسار نشأة هذه القنوات، بدءًا من القانون 04-14 المتعلق بالنشاط السمعي البصري الصادر سنة 2014، والذي يُعد أول نص قانوني حاول فتح الفضاء السمعي البصري أمام القطاع الخاص بشكل رسمي، حيث نص على إمكانية إنشاء قنوات خاصة تخضع لترخيص مسبق من "سلطة

[1]Lotfi, meherzi : **Les Image spéciale un défi pour le Maghreb**, revue algérienne de communication N 2, insic. Alger: 1 mars 1998, p37.

ضبط السمعي البصري"، شريطة احترام دفتر شروط محدد يضمن المضمون المهني والهوية الوطنية. غير أن هذا القانون، ورغم أهميته التأسيسية، ظلّ حبيس التطبيق المحدود، بسبب غياب الإرادة السياسية حينها، واستمرار سيطرة الدولة على البنية التحتية للبث، ما جعل القنوات الخاصة التي ظهرت في تلك الفترة تعمل في إطار قانوني رمادي، غالبًا كمكاتب لقنوات أجنبية مسجّلة خارج الجزائر.

أما قانون الإعلام 23-14 الصادر في يوليو 2023، فقد شكّل تحولًا نوعيًا من خلال تبنيه لمقاربة شاملة تنظم مختلف أنماط الإعلام: المكتوب، السمعي البصري، والرقمي، ضمن إطار موحد، حيث أكد على مبدأ حرية إنشاء مؤسسات إعلامية خاصة، وضمان التعددية، وحق المواطن في إعلام نزيه. وقد جاء هذا القانون استجابة للتحولات السياسية التي عرفتها الجزائر بعد دستور 2020، حيث تزايدت المطالب بتكريس حرية التعبير وضبط سوق الإعلام بطريقة شفافة وعادلة. وقد تضمن القانون تسهيلات إجرائية فيما يخص الترخيص، إلى جانب التأكيد على حماية الصحفيين وحقوق الجمهور، مما منح القنوات الفضائية الخاصة بيئة قانونية أكثر وضوحًا من ذي قبل.

وفي السياق ذاته، جاء قانون السمعي البصري الجديد لسنة 2023 ليكمل الإطار التنظيمي الخاص بهذا القطاع، حيث ركز على تدقيق مهام "السلطة الوطنية المستقلة لضبط السمعي البصري"، ومنحها صلاحيات موسعة لضبط السوق الإعلامية، وضمان التعددية، ومحاربة الاحتكار. كما تضمن القانون أحكامًا دقيقة بشأن الشروط التقنية والمهنية لإنشاء القنوات، والتزاماتها في ما يخص المحتوى، وأخلاقيات المهنة، وتمويل البرامج، والتعامل مع الإشهار. ويُعد هذا القانون استجابة مباشرة للانتقادات السابقة المتعلقة بضعف تطبيق القانون 2014، حيث وفّر آليات تنفيذ أكثر فعالية ومرونة، مما شجّع على ظهور قنوات خاصة جديدة، وأعاد الثقة للمستثمرين الإعلاميين.

وبناءً عليه، فإن هذه النصوص الثلاثة، رغم تباين مراحلها، أسهمت تدريجيًا في فتح المجال السمعي البصري أمام القطاع الخاص في الجزائر، حيث انتقل الوضع من مرحلة

"الاستثناء غير الرسمي" إلى "الاعتراف القانوني المؤطر"، مع الإشارة إلى أن التطبيق الفعلي لهذه القوانين ما يزال يواجه تحديات تنظيمية ومؤسساتية تتطلب المرافقة والمراجعة المستمرة.

المطلب الثالث: أسباب ودوافع نشأة القنوات الفضائية الجزائرية الخاصة.

تعددت أسباب ودوافع ظهور القنوات الخاصة الفضائية، ومن اهم هذه الأسباب والعوامل التي أدت إلى ظهور قنوات فضائية جزائرية هو الحد من التدفق الاعلامي الأجنبي على الفرد الجزائري مع مراعاة حاجات ورغبات المواطن الجزائري الاعلامية، اضافة إلى الانفتاح الاعلامي بعدما سعت الدولة الجزائرية بعد عقود من احتكار بحال السمعي البصري بالجزائر إلى فتح المجال على القطاع السمعي البصري الخاص، بعد التحولات السياسية والاجتماعية التي عرفتها بعض الدول العربية من خلال ما يعرف بالربيع العربي.

وأيضا العوامل التكنولوجية الحديثة التي ساهمت في تطور تقنيات البث الفضائي خاصة تقنية البث المباشر والوسائل الحديثة التي ساهمت في مجال انتاج الصورة وتسويقها، وتراكم المخزون السمعي البصري الذي كان نتيجة سنوات لمثل في كثير من الأفلام السينمائية والعديد من الحفلات الموسيقية والبرامج الوثائقية، هذا المنتوج ساهم في ايجاد نوع من الانتاج القابل لإعادة البث.[1]

فرضت الظروف السياسية والأمنية التي عرفتها الجزائر خلال العشرية السوداء على الدولة توجيه جهودها نحو إنشاء قنوات إعلامية موجهة إلى الخارج، في محاولة لتحسين صورة البلاد التي تضررت بشدة جراء الأزمة الأمنية. وقد جاء إطلاق القناة الجزائرية الثالثة في هذا السياق، بعد أكثر من عشر سنوات من المعاناة التي مرت بها الجزائر، تزامنًا مع حملة إعلامية غربية شرسة ساهمت في تشويه صورتها على الصعيد الدولي. وقد بلغ التأثير حدًّا جعل بعض الدول، وخاصة العربية منها، تتأى بنفسها عن الجزائر وتقلل من مستوى

[1] فتيحة جمعي، دور القنوات الفضائية الإخبارية الجزائرية الخاصة في تنمية الوعي السياسي لدى أساتذة الجامعة، دراسة ميدانية على عينة من أساتذة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم علوم الاعلام والاتصال، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، 2015، ص 44.

تواصلها معها،[1] فكان الدخول إلى عالم البث الفضائي ضرورة حتمية لتصحيح صورة الجزائر التي شوهها الإعلام الغربي من جراء ما عاشته من تراجع أمني خطير، وعلى هذا الأساس تم إنشاء قناة فضائية موجهة للخارج وهي Canal Algerie لتعرف العالم بأن الإرهاب ظاهرة عالمية قد تستهدف أي دولة من دول العالم.

من بين الأهداف الرئيسة التي تسعى القنوات الفضائية الجزائرية إلى تحقيقها، تشجيع وترقية السياحة في الجزائر، حيث تُعد الوظيفة السياحية إحدى الوظائف الاستراتيجية التي تضطلع بها وسائل الإعلام، لا سيما القنوات الفضائية الوطنية، التي تعمل على تسليط الضوء على المقومات الطبيعية والثقافية التي تزخر بها الجزائر. وفي هذا الإطار، تسعى هذه القنوات، من خلال برامجها وموادها البصرية، إلى بناء صورة سياحية إيجابية للبلاد، قادرة على استقطاب الزائر المحلي والأجنبي على حد سواء. ويتجلى هذا المسعى في إنتاج وبث الروبورتاجات الميدانية التي توثق لتنوع المناخات والبيئات الطبيعية، كالصحراء الكبرى، والشريط الساحلي، والجبال، والواحات، والغابات، إلى جانب الوثائقيات التي تُبرز الموروث التاريخي والمعماري والثقافي للمناطق الأثرية والمدن العتيقة والمهرجانات التقليدية. هذا النوع من المحتوى لا يؤدي فقط وظيفة إعلامية تعريفية، بل يحقق أيضًا أبعادًا اتصالية وتنموية، حيث يسهم في تحفيز الطلب السياحي، ويدعم المبادرات المحلية، ويقوي الشعور بالانتماء الثقافي. كما أن تقديم هذه المضامين بلغة إعلامية جاذبة، تعتمد التصوير الاحترافي والموسيقى المحلية والسرد القصصي، يعزز التأثير البصري والعاطفي لدى المتلقي، ويدفعه إلى التفاعل الإيجابي مع الصورة المقدمة عن الجزائر[2].

ويُلاحظ أن بعض القنوات الجزائرية، مثل كنال ألجيري (Canal Algérie) والجزائرية الثالثة، بدأت تعتمد إستراتيجيات إعلامية موجهة للجالية الجزائرية بالخارج، بهدف استعادة ارتباطها بالوطن الأم، من خلال إبراز جمال البلاد ومؤهلاتها السياحية. كما شرعت

[1] فتيحة لمام، السياسية التلفزيونية الخارجية للجزائر من 1994 إلى 2010، دراسة وصفية تحليلية لقناتي الجزائر والفضائية الثالثة، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2012، ص 97.

[2] زروقي، فاطمة .الإعلام السياحي في الجزائر: الواقع والآفاق .الجزائر: دار هومة، 2021، ص. 89.

بعض البرامج المتخصصة، مثل "رحالة "DZ و"أسرار الجزائر"، في استكشاف المناطق النائية والوجهات غير التقليدية، مما يُسهم في تنويع العرض السياحي ورفع مستوى الوعي الجماعي بالتراث غير المادي والمناطق المنسية.

من جهة أخرى، تلعب هذه القنوات دورًا تكميليًا لجهود الدولة في مجال التسويق السياحي، حيث تعمل كوسيط جماهيري فعال بين وزارة السياحة والمتعاملين السياحيين من جهة، والجمهور المحلي والدولي من جهة أخرى. وهذا ما يتطلب تكثيف التعاون بين القطاعين الإعلامي والسياحي من خلال شراكات إنتاج وتبادل مضامين، ودعم مبادرات التكوين الإعلامي المتخصص في السياحة، وتطوير الخطاب السياحي ليتماشى مع المعايير الدولية والمنافسة الإقليمية.[1]

[1] بوزيدي، سمير. "دور القنوات التلفزيونية في الترويج للوجهة السياحية الجزائرية"، *مجلة علوم الإنسان والمجتمع*، جامعة تبسة، العدد 45، 2022، ص. 133-136.

المبحث الثاني: التشريعات الجديدة المنظمة لقطاع السمعي البصري في الجزائر.

المطلب الأول: قانون السمعي البصري 2014.

1. نشأة القانون السمعي البصري.

تعزز قطاع الإعلام في الجزائر خلال سنة 2014، بقانون النشاط السمعي البصري، وهو القانون الذي وضع لأول مرة إطارا قانونيا للفاعلين في هذا النشاط من القطاعين العام والخاص، والذي من شأنه إحداث تغيير ملموس في وظيفة الإعلام السمعي البصري، حيث يعكس القانون الالتزامات التي قطعها رئيس الجمهورية على نفسه في هذ المجال.

إن صدور هذا القانون، الذي صادق عليه البرلمان في نهاية شهر يناير 2014 ونُشر في الجريدة الرسمية في عددها 16 بتاريخ 27 مارس من نفس السنة، يعكس إرادة الدولة في تجسيد حرية الصحافة والتعبير، التي تشهد تطبيقًا تدريجيًا وفعليًا منذ إصدار القانون العضوي للإعلام قبل عامين. بناءً على هذا الإطار، تنشط حاليًا 20 قناة تلفزيونية خاصة في الساحة الإعلامية الجزائرية تحت تصاريح مؤقتة، في انتظار أن تتوافق مع التشريعات الجديدة. وقد تم إعداد هذا القانون وفقًا للممارسات والمعايير الدولية بهدف تنظيم القطاع السمعي البصري في الجزائر بالشكل الأمثل. كما يعكس التزام الدولة بترقية وسائل الإعلام في القطاع العام وتعزيز الخدمة العمومية في هذا المجال. ويأتي هذا النص التشريعي في إطار الإصلاحات التي أطلقها الرئيس بوتفليقة لترسيخ وتوسيع دولة الحق والقانون. ويشمل القانون، الذي يتكون من 113 مادة، تنظيم مجال السمعي البصري وضبط سيره، من خلال إتاحة الفرصة للمتعاملين الخواص الوطنيين للاستثمار. ومن أجل ضمان استمرارية الخدمة العمومية، تم إنشاء سلطة ضبط مستقلة تم تنصيبها في سبتمبر المنصرم، لتضطلع بمهامها كحارس وضامن لحرية ممارسة النشاط الإعلامي[1].

وقد كرست هذه السلطة لبنة الصرح الإعلامي في الجزائر، إذ تعتبر تكملة للمسار النشيط الذي أحدثه قطاع السمعي البصري بعد الميلاد الذي باركه المواطن الجزائري للعديد

[1] بن عزة حمزة ، التنظيم القانوني لحرية الإعلام السمعي البصري في التشريع الجزائري ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في . القانون، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، ص9

من القنوات التلفزيونية، وترسيخا لقانون السمعي البصري الذي وضع استجابة لأصحاب المهنة لمنح إطار قانوني لوسائلنا الإعلامية السمعية والبصرية.

يتمثل الهدف الأسمى لهذه الهيئة في تكريس الديمقراطية من خلال مبدأ الشفافية. فهي لا تُعد آلية رقابية تستهدف الصحفيين أو أصحاب المؤسسات الإعلامية، بل هي آلية إدارية وقانونية ضرورية لضبط وتنفيذ الإصلاحات التي يطالب بها العاملون في المجال الإعلامي. كما تضمن هذه الهيئة حرية ممارسة النشاط السمعي البصري وفقًا للشروط المحددة في التشريعات والتنظيمات المعمول بها، مع ضمان عدم تحيز الأشخاص المعنويين الذين يستفيدون من خدمات الاتصال السمعي البصري التابعة للقطاع العام. بالإضافة إلى ذلك، تضمن الهيئة الموضوعية والشفافية في العمل الإعلامي بما يتوافق مع القانون.[1]

2. محتوى القانون السمعي البصري

المادة 05: خدمات الاتصال السمعي البصري المرخص لها تتشكل من القنوات الموضوعاتية المنشأة من قبل مؤسسات وهيئات وأجهزة القطاع العمومي أو أشخاص معنويين يخضعون للقانون الجزائري ويمتلك رأسمالها أشخاص طبيعيون أو معنوييون يتمتعون بالجنسية الجزائرية".

ويوضح القانون في المادة "17" أن خدمة الاتصال السمعي البصري المرخص لها هي كل خدمـة موضوعاتية للبث التلفزيوني أو للبث الإذاعي تنشأ مرسوم وفق الشروط المنصوص عليها في أحكام القانون.

أما المادة "18" فتشير إلى أنه يمكن الخدمات الاتصال السمعي البصري المرخصة المذكورة في المادة "17" أن تدرج حصصا وبرامج اخبارية وفق حجم ساعي تعدد في رخصة الاستقلال.

وبخصوص الاستقلال تنص : المادة "27" من القانون على أن هذه الرخصة المسلمة تحدد بـ12 سنة لاستقلال خدمة البث التلفزيوني و 6 سنوات الخدمة بث إذاعي في حين

[1] المرجع نفسه، ص 111.

تؤكد المادة "28" أنه يتم تجديد الرخصة خارج إطار الإعلان عن الترشح من طرف السلطة المانحة بعد رأي معدل تبديه سلطة ضبط السمعي البصري.

ويحدد أجل الشروع في استقلال خدمة الاتصال السمعي البصري وفقا للمادة "31" سنة واحدة بالنسبة لخدمة البث التلفزيوني وستة أشهر بالنسبة لخدمة الخدمة البث الإذاعي.

ومن جهة أخرى تطرق القانون إلى الأحكام المشتركة لكافة خدمات الاتصال السمعي البصري حيث تشير المادة "47" إلى أنه يحدد دفتر الشروط العامة الصادر مرسوم بعد رأي سلطة الضبط السمعي البصري والقواعد العامة المفروضة على كل خدمة للبث التلفزيوني أو البث الإذاعي.

كما توضح المادة "48" أن دفتر الشروط يتضمن أساسا الالتزمات التي تسمح باحترام متطلبات الوحدة الوطنية والأمن والدفاع الوطني واحترام المصالح الاقتصادية والدبلوماسية للبلاد واحترام سرية التحقيق القضائي والالتزام بالمرجعية الدينية الوطنية واحترام المرجعيات الدينية الأخرى وعدم المساس بالمقدسات والدينات الأخرى، كما تنص المادة "54" بالسهر على حرية ممارسة النشاط السمعي البصري الشروط المحددة في هذا القانون والتشريع والتنظيم ساري المفعول والسهر على عدم تحيز الأشخاص المعنوية التي تستغل خدمات الاتصال السمعي البصري التابعة للقطاع العام وضمان الموضووعية والشفافية وتوضح المادة "57" أن سلطة الضبط السمعي البصري وتتشكل من أعضاء يعينون بمرسوم رئاسي على النحو التالي: 5 أعضاء من بينهم الرئيس يختارهم رئيس الجمهورية وعضوان اثنان عبر برلمانيين يقترحهما رئيس مجلس الأمة وعضوان اثنان يقترحهما رئيس المجلس الشعبي الوطني".[1]

كما تجدر الإشارة أنه في الفترة الأخيرة تم إصدار مرسوم تنفيذي في 2016.

المرسوم التنفيذي رقم 18-22 مؤرخ في 11 أوت 2016 يتضمن دفتر الشروط العامة الذي يحدد القواعد المفروضة على كل خدمة للبث التلفزيوني أو للبث الإذاعي، وجاء هذا المرسوم

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، القانون الخاص بالسمعي البصري، المادة 113، لتنظيم السمعي البصري، 29 مارس 2014.

في 89 مادة واحتوى على 11 فصلا حيث تناول في الفصل الأول الأحكام العامة حيث أقر على أن أحكام هذا المرسوم تطبق على كل خدمات البث التلفزيوني أو البث الإذاعي التي تبث على الأقمار الصناعية أو الهرتز الأرضي أو الكابل، سواء كان البث مفتوحا أو عبر وسيلة تشفير.

أما فيما يتعلق بالفصل الثاني من هذا المرسوم فقد تطرق إلى أحكام تتعلق بالأخلاقيات والآداب حيث تنص المادة "11" من هذا الفصل على الامتناع عن الإشادة بالعنف والتحريض على التمييز العنصري أو الإرهاب أو العنف ضد أي شخص أو جنسه أو انتمائه لعرق أو ديانة معينة.

وجاء الفصل الثالث من المرسوم التنفيذي تحت عنوان أحكام تتعلق بالعلاقات مع الهيئات، حيث تنص المادة "22" من هذا الفصل على (يتعين على مسؤولي خدمات الإتصال السمعي البصري إجراء الإيداع القانوني للمنتجات السمعية البصرية لدى الهيئات العمومية المؤهلة لهذا الغرض طبقا للتشريع والتنظيم الساري المفعول كما تنص المادة "22" على مسؤولي خدمات الإتصال السمعي البصري أرشفة المنتجات السمعية البصرية لدى الهيئات العمومية المؤهلة لهذا الغرض.

وجاء الفصل الرابع من هذا المرسوم التنفيذي بعنوان أحكام تتعلق بمضمون البرامج جاءت المادة 27 بالزام مسؤولو خدمات الإتصال السمعي البصري بعرض برامج ذات جودة، كما أكدت على عدم إطلاق إدعاءات أو بيانات كاذبة بأي شكل من الأشكال من شأنها تضليل المستهلكين.

كما تلزم المادة "27" مسؤولو خدمات الاتصال السمعي البصري، في البرامج المبثوثة وعدم المساس بالحياة الخاصة للشخصيات العامة.

وجاء الفصل الخامس من المرسوم التنفيذي أحكام تتعلق بالبرمجة نصت المادة "35" من هذا الفصل: (يتعين على مسؤولي خدمات الاتصال السمعي البصري إعلام الجمهور ببرامجهم في غضون 21 يوم على الأكثر قبل عرضها ...).[1]

وتتعلق أحكام الفصل السادس من المرسوم التنفيذي بالقضايا المعروضة على الجهات القضائية، جاء في نص المادة "41" من هذا الفصل بالزام مسؤولوا خدمات الاتصال السمعي البصري بعدم نشر أو بث ما يدور في جلسات الجهات القضائية للأحداث أو ملخص عن المرافعات والأوامر والأحكام والقرارات الصادرة عنها، وعدم كشف معلومات أو نشر وثائق أو مستندات تتعلق بتحقيق قضائي حار.

والفصل السابع من المرسوم التنفيذي يعالج أحكام تتعلق بالمراهقين والأطفال، حيث جاء في نص المادة "43" من هذا الفصل أنه على مسؤولو السمعي البصري بعدم الحاق الضرر بحقوق الأطفال والمراهقين كما. مي محددة في الإتفاقيات الدولية والتشريع الساري المفعول.

والفصل الثامن من المرسوم التنفيذي تتعلق أحكامه بالعلاقات مع المواطنين حيث جاء في المادة 50 من المرسوم بأن عدم موافقة المشارك في حصة ما صراحة الكشف عن هويته والتطرق إلى حياته الخاصة، فيمنع إعطاء إشارات من شأنها التعريف هذا الشخص...).

أما الفصل التاسع من المرسوم التنفيذي تتعلق أحكامه بالمستخدمين حيث تنص المادة "52" من هذا الفصل أنه يتعين على مسؤولو خدمات الاتصال السمعي البصري منح الأولية للموارد البشرية الجزائرية، فيما يخص التوظيف).

كما تتعلق أحكام الفصل العاشر من المرسوم التنفيذي بالإشهار والرعاية والاقتناء عبر التلفزيون إذ تنص المادة "55" من هذا الفصل يلتزم مسؤولو خدمات السمعي البصري باحترام الأحكام التشريعية والتنظيمية السارية المفعول المتعلقة بالإشهار، وكذا الرعاية والإقتناء عبر التلفزيون).

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48، المؤرخة في 17 أوت 2016، المتضمن دفتر الشروط العامة الذي يحدد القواعد المفروضة على كل خدمة.

وقد جاء الفصل الحادي عشر والأخير من مرسوم التنفيذي بأحكام تتعلق بالرقابة، تنص المادة "81" (يتعين على مسؤولو خدمات السمعي البصري الامتثال لكل طلبات سلطة ضبط السمعي البصري)، كما تنص المادة "83" (على التزام مسؤولو خدمات الاتصال السمعي البصري بطلب الموافقة المسبقة من سلطة ضبط سمعي البصري على كل تغيير يعتزمون ادراجه فيما يخص المعلومات المقدمة وقت الحصول على سلطة ضبط الرخصة).[1]

المرسوم التنفيذي رقم 2001 المؤرخ في 11 اوت سنة 2016 يحدد شروط وكيفيات تنفيذ الإعلان عن الترشح لمنح رخصة إنشاء خدمة اتصال سمعي: بصري موضوعاتي.

حيث حددها المشروع في الفصل الثاني من المرسوم في المادة 5 المرسوم التنفيذي رقم 16-221 المؤرخ في 11 أوت سنة 2016 يحدد مبلغ وكيفيات دفع المقابل المالي المرتبط برخصة انشاء خدمة إتصال سمعي بصري موضوعاتي.

المطلب الثاني: قانون الإعلام 2023.

1. نشأة القانون العضوي للإعلام

نُشر يوم الثلاثاء 29 أوت، في العدد 56 من الجريدة الرسمية، نص القانون الجديد المنظم لقطاع الإعلام في الجزائر، والذي جاء استجابة لمجموعة من التطورات التي شهدتها البلاد، بما في ذلك التحولات العميقة التي عرفها القطاع الإعلامي نفسه، حيث تم اعتماد قواعد تراعي هذه المستجدات وتسعى إلى تنظيم المجال بما يواكب المرحلة الراهنة.

إذ يُعد "أول تعديل في قانون الإعلام صدر في عهد الرئيس عبد المجيد تبون بعد أزيد من عشر سنوات عن آخر قانون، متعهدا فيه – رئيس الجمهورية على جعل الإعلام هادف وتعددي، يضمن حرية التعبير"[2]، " ووضع ضوابط واضحة للممارسة الإعلامية في الجزائر، بعيدا عن الفوضى والضبابية التي تؤثر بطبيعة الحال على الاحترافية وجودة الرسالة الإعلامية، وهو كما أشار إليه الكاتب والصحفي صابر عيواز، أن قانون الإعلام

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48، المؤرخة في 17 أوت 2016، المتضمن دفتر الشروط العامة الذي يحدد القواعد المفروضة على كل خدمة.

[2] أيوب رقاني، قانون الإعلام العضوي الجزائري، قراءة نقدية للتعديلات ومدى تكيفها مع المتطلبات الحديثة للإعلام والحريات الصحفية، المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، ص 28.

الجديد جاء بعد سجال طويل وتباين في الآراء حول ما يحمله من تفاصيل تخدم الصحفيين وتهدف إلى ترقية العمل الصحفي بشكل عام بالجزائر"[1]، ويعزز حرية الصحافة بشكل يتطابق مع الدستور ويكرس حق المواطن في إعلام موضوعي، يرتكز على تعزيز مختلف ميادين الإعلام"[2].

ورغم صدور هذا القانون، إلا أن مساره لم يكن بالسلاسة التي توقعها البعض، إذ استغرق وقتًا طويلاً منذ أن تم عرضه على الحكومة سنة 2022 من قبل رئيس الجمهورية. كما شهد تعطلاً دام أكثر من خمسة أشهر بين غرفتي البرلمان، رغم المصادقة عليه في مايو 2023، وذلك بسبب الجدل السياسي الذي أثارته المادة 22 من القانون، وقد استدعى هذا الجدل تشكيل لجنة نيابية مشتركة بين المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة لتسوية الخلاف، إذ تنص المادة محل الجدل على منح السلطات مهلة شهر للرد على طلبات الاعتماد المقدّمة من قبل مراسلي القنوات الأجنبية العاملة في الجزائر. كما تم إلغاء بند آخر كان يُلزم الحكومة بتحديد مدة قانونية للرد على طلبات اعتماد المؤسسات الإعلامية الأجنبية الراغبة في النشاط داخل البلاد.

وفي السياق نفسه، تم رفض مجموعة من التعديلات وهي: تحييد وزارة الاتصال إسناد صلاحية منح التصاريح بشأن إنشاء المؤسسات الصحافية إلى سلطة الإشراف والضبط بدل وزارة الاتصال، وتمكين الجزائريين الحاملين لجنسيات أجنبية من إنشاء مؤسسات إعلامية داخل البلاد".[3]

كما نلفت النظر لأمر هام، وهو أن القانون العضوي ليس الواحد والوحيد الذي مسه التعديل، فهناك مشروعين آخرين في إطار الدراسة وهما: مشروع قانون الصحافة المكتوبة والصحافة الإلكترونية ومشروع قانون السمعي البصري، والذي ينتظر كما وضح البروفيسور

[1] بوراس، ج، قانون الإعلام الجديد، تكريس الشفافية ونهاية الفوضى، الشعب أونلاين، https://bit.ly/3u7HP33, Consulté 6 septembre 2023

[2] قردوف، ف، الصحافة في الجزائر بين الراهن والمأمول، المغرب الأوسط، https://bit.ly/3ucjuJw, Consulté6 septembre 2023.

[3] أيوب رقاني، قانون الإعلام العضوي الجزائري، قراءة نقدية للتعديلات ومدى تكيفها مع المتطلبات الحديثة للإعلام والحريات الصحفية، المرجع السابق، ص 28.

في علوم الإعلام والاتصال العيد زغلامي " أن يحملا معهما الكثير من النقاط الإيجابية، حيث استحوذت الصحافة السمعية البصرية على 19 صفحة، في حين خصصت 10 صفحات للصحافة المكتوبة والإلكترونية، وهذا يدل على الأهمية القصوى للجانب السمعي البصري".

2. أهم المواد الواردة في القانون العضوي للإعلام.

بالعودة للقانون العضوي رقم 23-14 المؤرخ في 10 صفر 1445 الموافق لـ 27 أوت سنة 2023، المتعلق بالإعلام، نجده قد حاز على 06 صفحات، شمل فها هذا الأخير 07 أبواب مقسمة على 55 مادة هي:

الباب الأول: أحكام عامة: [04 مواد].

الباب الثاني: نشاطات وسائل الإعلام [04 مواد]. واحتوى فصلين هما:

الفصل الأول: نشاطات الصحافة المكتوبة والصحافة الإلكترونية [02) مادة].

الفصل الثاني: نشاط السمعي البصري [02 مادة].

الباب الثالث: أحكام مشتركة لوسائل الإعلام [04 مواد].

الباب الرابع: آليات ضبط نشاط الإعلام [02 مادة]، احتوى فصلين هما:

الفصل الأول: سلطة ضبط الصحافة المكتوبة والصحافة الإلكترونية [01 واحدة).

الفصل الثاني: السلطة الوطنية المستقلة لضبط السمعي البصري [01 مادة].

الباب الخامس: مهنة الصحافة وآداب وأخلاقيات المهنة [22 مادة]. واحتوى ثلاث فصول هي:

الفصل الأول: ميئة الصحفي [08 مواد].

الفصل الثاني: حماية الصحفي [11 مادة].

الفصل الأول: آداب وأخلاقيات مهنة الصحفي [03 مواد].

الباب السادس: حق الرد والتصحيح [07 مواد].

الباب السابع: الجنح المرتكبة في إطار ممارسة نشاط الإعلام [12 مادة].

المطلب الثالث: قانون السمعي البصري 2023.

1. نشأة القانون السمعي البصري 2023.

عرفت الجزائر مسارًا تدريجيًا في تطوير الإطار القانوني المنظم للقطاع السمعي البصري، وذلك في ظل التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها البلاد، خصوصًا منذ بداية التعددية الإعلامية في التسعينات. ويُعد القانون السمعي البصري أحد الركائز التي تستند إليها الدولة لضبط وتنظيم المجال الإعلامي، خاصة مع تنامي أهمية وسائل الإعلام وتأثيرها في تشكيل الرأي العام.

1.1. السياق التاريخي والتشريعي

شهد القطاع السمعي البصري في الجزائر تطورًا مرحليًا بدأ مع فترة ما بعد الاستقلال، حيث كان الإعلام موجَّهًا بالكامل من الدولة، خاضعًا لسلطة مركزية تمثلت في وزارة الإعلام والثقافة، وكان يُستخدم كوسيلة للدعاية السياسية وبناء الهوية الوطنية. وبقي هذا الوضع قائمًا حتى نهاية الثمانينات، حيث شهدت الجزائر تحولات سياسية عميقة تُوجت بدستور 1989، الذي كرس مبدأ حرية التعبير وحرية الصحافة، ما مهد لانفتاح نسبي في المجال السمعي البصري.

غير أن القانون لم يواكب سريعًا هذه التحولات، حيث بقي الإعلام السمعي البصري محتكرًا من طرف الدولة، ولم يتم تقنين فتح هذا المجال إلا في وقت لاحق. وقد عُدّ صدور **القانون رقم 14-04 المؤرخ في 24 فبراير 2014**، المتعلق بالنشاط السمعي البصري، أول نص تشريعي يؤسس فعليًا لنظام تعددي في المجال، حيث أنهى احتكار الدولة للبث السمعي البصري، وفتح المجال للفاعلين الخواص ضمن شروط محددة[1].

2.1. القانون السمعي البصري الجديد لسنة 2023

جاء **قانون 2023** كاستجابة ضرورية لتحولات جذرية طرأت على الفضاء الإعلامي، أبرزها الانتقال إلى البيئة الرقمية، تصاعد التأثير الاجتماعي للإعلام، وتغير أنماط

[1] دربال، عبد العزيز .القانون الإعلامي في الجزائر: دراسة تحليلية وتقييمية .الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص. 148.

الاستهلاك الإعلامي لدى الجمهور. ففي ظل هذه المعطيات، لم يعد كافيًا أن يبقى الإعلام السمعي البصري محصورًا في القوانين التقليدية، بل أصبح من الضروري اعتماد إطار تشريعي مرن، حديث، ومتكيف مع المعايير الدولية، وهو ما حاول هذا القانون تحقيقه.

3.1. تحديث البنية القانونية بما يواكب العصر الرقمي

من أبرز ما جاء به قانون 2023 هو الإقرار الرسمي بمكانة الوسائط الرقمية ضمن المشهد السمعي البصري. إذ أقرّ القانون لأول مرة تصنيفًا دقيقًا للفاعلين في المجال الرقمي (مثل الإذاعات والتلفزيونات الإلكترونية)، ونص على شروطهم التنظيمية والتقنية والمهنية. كما وسّع مفهوم "النشاط السمعي البصري" ليشمل كل أشكال المحتوى الصوتي والمرئي، سواء تم بثه عبر الأقمار الصناعية أو المنصات الرقمية.

وقد أشار المشرع في هذا السياق إلى ضرورة **توطين منصات البث داخل الجزائر**، وفرض آليات للامتثال للقوانين المحلية، لا سيما في ما يتعلق بحماية الحياة الخاصة، احترام القيم الوطنية، وضمان الشفافية في التمويل[1].

4.1. تكريس استقلالية سلطة ضبط السمعي البصري

عالج قانون 2023 بشكل دقيق إشكالية الهيئات المنظمة للقطاع، حيث منح سلطة ضبط السمعي البصري **استقلالًا إداريًا وماليًا كاملاً**، مما يعزز من قدرتها على أداء مهامها الرقابية بعيدًا عن التأثيرات السياسية أو الاقتصادية. وحدد القانون مهام هذه السلطة في مراقبة احترام التعددية السياسية والفكرية، ضمان الإنصاف بين الفاعلين الإعلاميين، مراقبة المحتوى، وتطبيق العقوبات عند الضرورة.

وتم دعم هذه السلطة بصلاحيات جديدة، من بينها:

- إمكانية **سحب التراخيص** في حالة الإخلال الجسيم بأخلاقيات المهنة.
- فرض غرامات مالية تصل إلى **خمسة ملايين دينار** في حال تكرار التجاوزات.
- تقييم دوري لمدى التزام القنوات والإذاعات بمضامين الخدمة العمومية[1].

[1] بوشنافة، عبد القادر .تطور التشريعات الإعلامية في الجزائر: من قانون 90-07 إلى قانون الإعلام 2023 .بيروت: دار الهدى، لبنان، 2023، ص. 223.

5.1. تنظيم الملكية ومنع الاحتكار

حرص القانون الجديد على **فرض شفافية الملكية الإعلامية**، إذ ألزم المؤسسات السمعية البصرية بالتصريح بهيكلها المالي والإداري، وحدد سقفًا للملكية الأجنبية والإعلانات التجارية، تفاديًا لتركز النفوذ الإعلامي في يد قلة. كما نص القانون على منع الجمع بين ملكية وسائل الإعلام ومناصب القرار السياسي، لتفادي تضارب المصالح.

هذا التوجه يعكس إرادة المشرع في ضمان **تنوع المصادر وتعدد الآراء**، والقطع مع ظواهر التكتلات المالية التي تؤثر على استقلالية الخط التحريري[2].

6.1. حماية الفئات الهشة وضمان أخلاقيات البث:

شدد القانون على مسؤولية القنوات والإذاعات في احترام **الكرامة الإنسانية، وعدم التحريض على الكراهية أو التمييز**، وتوفير محتوى يتناسب مع الأطفال، ذوي الاحتياجات الخاصة، وكبار السن. كما فرض اعتماد فواصل تنبيهية وإشارات توجيهية عند بث المضامين التي تحتوي على مشاهد عنف أو ألفاظ نابية.

وألزم القانون المؤسسات الإعلامية بإحداث **مجالس تحرير داخلية** تشرف على مراقبة جودة المضامين والامتثال لميثاق الشرف المهني، إلى جانب إنشاء **آليات للرد والتصحيح** لفائدة المواطنين[3].

7.1. الإطار الدستوري والمؤسساتي لقانون السمعي البصري 2023

استمدّ **قانون السمعي البصري لسنة 2023** مرجعيته الأساسية من **دستور الجزائر لسنة 2020**، الذي جاء تتويجًا لحركة إصلاحات سياسية ومؤسساتية عميقة، حيث أولى أهمية خاصة لحرية التعبير وحرية الإعلام ضمن تصور شامل لتعزيز الحوكمة الديمقراطية. ففي **المادة 54 من الدستور**، تم التأكيد صراحة على:

[1] خليفي، نسرين .دور سلطات الضبط في تفعيل الحوكمة الإعلامية في الجزائر .القاهرة: دار الفكر العربي، مصر، 2024، ص. 101.
[2] دربال، عبد العزيز، المرجع السابق، ص 156.
[3] منصوري، توفيق .حرية الإعلام في ظل المعايير الدولية: دراسة مقارنة .تونس: دار محمد علي للنشر، 2022، ص. 139.

"حرية الصحافة مضمونة، ولا يمكن تقييدها بأي شكل من أشكال الرقابة المسبقة. يحق للمواطنين الحصول على إعلام موضوعي وصادق، ويُمنع احتكار وسائل الإعلام بأي شكل من الأشكال[1]"

هذا التأسيس الدستوري أعطى الشرعية العليا لتنظيم الإعلام السمعي البصري في إطار يضمن **حرية التعبير، التعددية الإعلامية، وحق الجمهور في إعلام نوعي** .وهو ما جعل قانون 2023 يندرج في سياق التفعيل التشريعي لهذه المبادئ الدستورية، مع الحرص على ترجمتها إلى أدوات قانونية ومؤسساتية واضحة.

- **السلطة الوطنية المستقلة لضبط السمعي البصري**

ضمن هذا الإطار، تم **استحداث هيئة دستورية مستقلة** تُعرف بـ"السلطة الوطنية المستقلة لضبط السمعي البصري"، وهي هيئة تشريعية تنظيمية لا تخضع للوصاية الحكومية، بل تتبع من حيث الضبط والتوجيه العام لرئيس الجمهورية، وفق مبدأ الفصل بين السلطات وضمان التوازن المؤسسي.

تضطلع هذه السلطة بمهام محورية، أبرزها:

- مراقبة التزام المؤسسات الإعلامية السمعية البصرية بالقوانين والتنظيمات المعمول بها.
- ضمان **التعددية السياسية واللغوية والثقافية** في المضامين الإعلامية.
- الفصل في النزاعات المهنية والبث في الشكاوى المتعلقة بالمحتوى.
- إصدار **التراخيص وتجديدها وسحبها**، وفق معايير واضحة مرتبطة بالمهنية والشفافية.
- مراقبة الإشهار التجاري وضبط المعايير الأخلاقية للبث.

[1] دستور الجمهورية الجزائرية، 2020، المادة 54

وقد تم تعزيز هذه الهيئة قانونيًا عبر **ضمان استقلاليتها المالية والإدارية**، ما يمكنها من اتخاذ قرارات تنظيمية وتنفيذية دون ضغط سياسي أو اقتصادي، كما تم منحها صلاحية فرض العقوبات، وهو ما يرسّخ وظيفتها كـ"ضامن للدستور" في المجال الإعلامي.[1]

- **التوازن بين الحرية والمسؤولية**

الإطار الدستوري والمؤسساتي الجديد لم يكتفِ بضمان الحريات، بل سعى أيضًا إلى تحقيق **توازن دقيق بين حرية التعبير والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الإعلامية**، وهذا ما يتجلى في المواد الدستورية والتنظيمية التي تحظر:

- التحريض على الكراهية أو العنف.
- المساس بالأمن الوطني أو النظام العام.
- نشر أخبار كاذبة أو تضليل الجمهور.

وبذلك يكون القانون قد تبنى مقاربة قائمة على **"حرية مسؤولة"**، تضمن للمواطن الحق في إعلام حرّ وموثوق، وفي الوقت نفسه تحفظ استقرار الدولة وتحمي القيم الاجتماعية والثقافية للأمة الجزائرية[2].

2. محتوى القانون السمعي البصري 2023.

جاء قانون السمعي البصري 2023 كإطار تشريعي شامل ينظم النشاط السمعي البصري في الجزائر، في ظل التغيرات السياسية والدستورية الجديدة التي عرفتها البلاد بعد دستور 2020، ومع تصاعد أهمية الإعلام الرقمي. وقد حاول هذا القانون أن يستجيب لعدة رهانات، منها: حرية التعبير، ضبط المنافسة، حماية الجمهور، وضمان التعددية والشفافية.

أولًا: المبادئ العامة

يؤسس هذا القانون لجملة من المبادئ التي تحكم النشاط السمعي البصري، ومن أبرزها:

- حرية إنشاء واستغلال خدمات الاتصال السمعي البصري، في إطار احترام الدستور والقوانين.

[1] خليفي، نسرين، المرجع السابق، ص 93-96.
[2] بن رابح، فيصل .*حرية الإعلام والدستور الجزائري: قراءة في دستور 2020* .الجزائر: دار الخلدونية، الجزائر، 2021، ص. 78.

- تعددية التعبير الإعلامي والسياسي والثقافي.
- الشفافية في التسيير والتمويل.
- استقلالية الخط التحريري عن السلطة السياسية أو المال الخاص.
- احترام القيم الدينية، الوطنية، الثقافية، واللغوية للمجتمع الجزائري.[1]

ثانيًا: تنظيم النشاط السمعي البصري

ينص القانون على أن كل نشاط سمعي بصري يجب أن يتم وفقًا لرخصة أو تصريح تمنحه السلطة الوطنية المستقلة لضبط السمعي البصري .ويشمل ذلك:

- القنوات التلفزيونية الخاصة والعامة.
- الإذاعات (الوطنية، الجهوية، أو المتخصصة).
- المنصات الرقمية للبث المرئي والمسموع.

ويُشترط للحصول على الترخيص ما يلي:

- وجود مقر داخل التراب الوطني.
- احترام دفتر الشروط المحدد من طرف السلطة التنظيمية.
- تقديم ضمانات مهنية وقانونية ومالية.

ثالثًا: ضبط المضامين الإعلامية

يحتوي القانون على بنود صارمة تتعلق بضبط المضامين الإعلامية، من حيث:

- منع التحريض على العنف، الكراهية، التمييز، العنصرية.
- احترام الحياة الخاصة للمواطنين.
- منع نشر الأخبار الكاذبة والمغرضة.
- حماية فئة القُصّر من المضامين الضارة)مع إلزام القنوات بوضع علامات تنبيهية.(

كما أُلزِمت المؤسسات الإعلامية بـ:

[1] بوشنافة، عبد القادر، المرجع السابق، ص 198-200.

- احترام قواعد الإنصاف والتوازن في التغطية الإعلامية، خصوصًا خلال الحملات الانتخابية.
- الالتزام بـ ميثاق أخلاقيات المهنة الصحفية المعتمد رسميًا[1].

رابعا: تنظيم الإشهار والرعاية

أولى قانون السمعي البصري 2023 أهمية كبيرة لتنظيم المجال الإشهاري، باعتباره من أبرز المؤثرات على طبيعة المضامين الإعلامية واستقلالية الخط التحريري. إذ نص القانون على ضرورة الفصل الصريح بين المحتوى الإعلامي والمواد الإشهارية، لضمان شفافية الرسالة الإعلامية وعدم خلطها بالرسائل التجارية. كما وضع سقفًا زمنيًا للإشهار لا يتجاوز 12 دقيقة في الساعة، وفرض ضرورة احترام الذوق العام والقيم الثقافية والوطنية في كل الإعلانات. ومنع القانون بشكل صريح الإشهار الذي يمس بالآداب العامة أو يتضمن رسائل خادعة أو تمييزية، كما حظر الإشهار السياسي والديني في وسائل الإعلام السمعي البصري، حمايةً للتعددية وضمانًا لحياد المنصات الإعلامية[2].

خامسا: الرقابة والعقوبات

منح قانون 2023 للسلطة الوطنية المستقلة لضبط السمعي البصري صلاحيات رقابية واسعة لضمان التزام المؤسسات الإعلامية بمضامين القانون وأخلاقيات المهنة. وتشمل هذه الصلاحيات فرض عقوبات مالية معتبرة، أو إصدار قرارات توقيف مؤقت للبث في حال تسجيل خروقات مهنية خطيرة تمس بالمصلحة العامة أو بحقوق الجمهور. كما خوّل القانون للهيئة التنظيمية حق سحب الترخيص نهائيًا عند وقوع مخالفات جسيمة أو تكرار التجاوزات، لا سيما ما يتعلق بالتحريض أو المساس بالوحدة الوطنية. ومع ذلك، حرص المشرع على حفظ التوازن بين الرقابة والحق في الدفاع، إذ أتاح للمؤسسات الإعلامية المتضررة من قرارات الهيئة التنظيمية الطعن أمام الجهات القضائية المختصة، مما يكرّس ضمانات المحاكمة العادلة ويُضفي شرعية على إجراءات الضبط.

[1] منصوري، توفيق .*حرية الإعلام في ظل المعايير الدولية: دراسة مقارنة* .تونس: دار محمد علي، 2022، ص. 140-143.
[2] خليفي، نسرين، المرجع السابق، ص 110.

سادسا: حقوق الجمهور وآليات الحماية

في توجه يعكس البُعد المواطناتي للإعلام، كرس قانون السمعي البصري 2023 جملة من الحقوق الأساسية للجمهور، انطلاقًا من الحق في إعلام موثوق، نزيه، وشفاف. وقد أكد القانون على ضرورة التزام وسائل الإعلام بتوفير الخدمة الإعلامية التي تراعي احتياجات مختلف فئات المجتمع، لاسيما الأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة، مع اتخاذ إجراءات وقائية ضد المضامين الضارة أو المضللة. كما أقر القانون بحق المواطنين في الرد والتصحيح عند نشر معلومات مغلوطة تمس بكرامتهم أو حياتهم الخاصة. وفي سياق ضبط العلاقة بين المؤسسات الإعلامية والمجتمع، ألزم القانون القنوات السمعية البصرية بإنشاء مجالس تحرير داخلية، تتولى مراقبة الالتزام بميثاق الشرف الصحفي، وتعمل على تعزيز الشفافية والتفاعل مع الجمهور، بما يسهم في ترسيخ مهنية الإعلام ويعزز ثقة المواطن في الفضاء السمعي البصري الوطني[1].

[1] منصوري، توفيق، المرجع السابق، ص 139.

الفصل الثالث:

الإطار الميداني للدراسة

الفصل الرابع: الإطار الميداني للدراسة

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

خصص هذا المبحث لعرض الخطوات والإجراءات المنهجية التي تم الاعتماد عليها في إجراء الدراسة الميدانية على عينة من الصحفيين في القنوات الفضائية الخاصة بدولة الجزائر، ذلك بالاعتماد على ثلاثة مطالب، من خلال عرض منهج الدراسة الميدانية وأداتها، وعرض مجتمع وعينة الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة، ووصف الخصائص العامة لأفراد عينة الدراسة.

المطلب الأول: أداة قياس الدراسة

تم الاعتماد على الاستبيان الالكتروني كأداة رئيسية لجمع البيانات الأولية لتحقيق أهداف الدراسة، نظرا لما توفره هذه الأداة من إمكانية تجميع أكبر قدر ممكن من البيانات، فضلا على سهولة فرزها وعرضها وتحليلها، حيث تم تصميم الاستبيان من خلال الرجوع إلى الدراسات النظرية والتطبيقية حول موضوع الدراسة، وللحصول على استبيان أكثر رصانة ودلالة علمية، تم عرضه على مجموعة من المحكمين من أجل ضبط صدقه الظاهري من حيث:

- **الشكل الأدبي:** من أجل وضوح العبارات وصياغتها بالشكل الملائم من حيث المعنى واللغة.

- **المضمون العلمي:** ومن خلاله تم ضبط العبارات لتكون دقيقة وواضحة الهدف ويمكن الاستفادة منها بأكبر قدر ممكن، بحيث تكون علاقة جد وثيقة بالموضوع وليست متكررة أو فارغة المعنى.

- **التوجه الإحصائي:** بعد ضبط الاستبيان من ناحية المعنى يتم ضبطه من ناحية المبنى، من أجل معرفة الطرق والأساليب الإحصائية اللازمة لتحليل موضوع الدراسة وهل بإمكان المعلومات المتوفرة بالاستبيان الإلمام بجميع جوانب الموضوع، وماهي الطرق الإحصائية المناسبة للإجابة على فرضيات الدراسة.

وبناءً على التعديلات والملاحظات المقترحة من المحكمين تم الاستقرار على أداة قياس الدراسة النهائية (الاستبيان)، والذي تم تقسيمها إلى أربعة محاور أساسية:

***المحور الأول:** تضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة والذي يتكون من 05 عناصر خاصة بـ: (الجنس، السن، الأقدمية في العمل، التخصص، المستوى التعليمي).

– **المحور الثاني:** الآليات القانونية لتنظيم السمعي البصري من وجهة نظر الصحفيين في القنوات الخاصة بدولة الجزائر، والذي تكون من (07 أسئلة).

– **المحور الثالث:** واقع المشهد السمعي البصري بالجزائر في ظل التشريعات الجديدة من وجهة نظر الصحفيين في القنوات الخاصة، والذي تكون من (05 أسئلة).

– **المحور الرابع:** النظرة الاستشرافية للممارسة الصحفية في قطاع السمعي البصري في ظل التحولات التشريعية الجديدة من وجهة نظر الصحفيين في القنوات الخاصة بدولة الجزائر، والذي تكون من (07 أسئلة).

وفي إطار إعدادنا لاستمارة الاستبيان اعتمدنا على الاسئلة المغلقة والتي تحتمل إحدى الإجابات المحددة والمعرفة مسبقا بما يمكننا من إجراء المعالجات الإحصائية المناسبة، وتبعا لذلك استخدمنا تعدد الإجابات حيث يختار المبحوثين إجابة واحدة من البدائل المتاحة، إمكانية إضافة إجابات أخرى حول أسئلة الدراسة.

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة

خصص هذا المطلب لعرض المجتمع والعينة التي أجريت عليها الدراسة، وعرض الأساليب الإحصائية التي سيتم الاعتماد عليها في عرض تحليل ومناقشة بيانات هذه الدراسة.

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من كل الصحفيين العاملين في القنوات التلفزيونية الخاصة بدولة الجزائر، حيث تم اختيار عينة الدراسة من الصحفيين محل الدراسة بالاعتماد على أسلوب العينة العشوائية، وتكونت عينة الدراسة من 31 فرد، حيث تم توزيع 31استبيان، وتم

استرجاع كل الاستبيانات أي بنسبة 100% من الاستبيانات الموزعة، واتضح أن كل الاستبيانات المسترجعة صالحة للتحليل الإحصائي، وعليه فإن عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل الإحصائي 31 استبيان وهو ما يمثل عدد أفراد عينة الدراسة، وامتدت فترة توزيع الاستبيانات من 2025/05/21 إلى غاية 2025/06/17، حيث تم إعداد استبيان إلكتروني وتوزيعه على عينة الدراسة.

الفرع الثاني: الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم استخدام برنامج تحليل الحزمة الإحصائية للدراسات الاجتماعية الطبعة السادسة والعشرون (**SPSS.V26**) من أجل العرض والتحليل والمناقشة، وذلك استنادا إلى مجموعة من الاحصائية التالية:

- **التكرارات والنسب المئوية:** لبيان ووصف الإجابات الخاصة بأفراد عينة الدراسة.
- **اختبار ك^2.**

المطلب الثالث: وصف الخصائص العامة لأفراد عينة الدراسة

للتعرف على خصائص أفراد عينة الدراسة تم توزيعهم إلى (الجنس، السن، الأقدمية في العمل، التخصص، المستوى التعليمي) الموضحين في المحور الأول من استبيان الدراسة، وبهدف وصف وتحليل أفراد عينة الدراسة حسب خصائصهم العامة تم الاعتماد على التكرارات والنسب المئوية لكل متغير، والموضحة في التالي:

أولا: أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

تم توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس كما هو موضح من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (01): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	19	%61.30
أنثى	12	%38.70
المجموع	**31**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (01): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

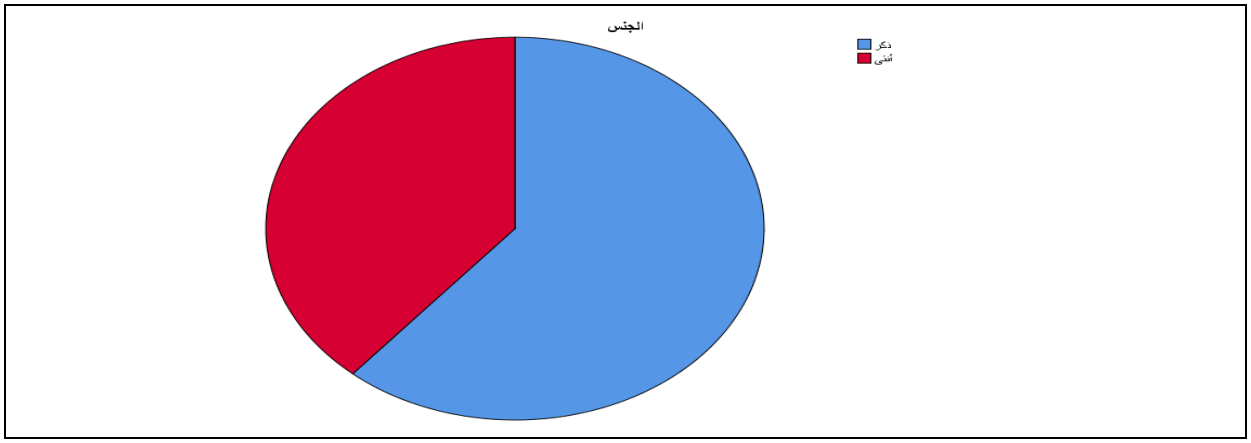

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتضح من الجدول والشكل أعلاه أن غالبية أفراد عينة الدراسة من الذكور بنسبة 61.30%، في حين جاءت نسبة الإناث من عينة الدراسة بـ 38.70%.

ثانيا: توزيع أفراد العينة حسب السن

يمكن توضيح توزيع أفراد العينة حسب السن، في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): توزيع أفراد العينة حسب السن

السن	التكرار	النسبة (%)
من 20 إلى 30 سنة	11	%35.50
من 31 إلى 40 سنة	17	%54.80
من 40 سنة فما فوق	03	%09.70
المجموع	**31**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (02): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب السن

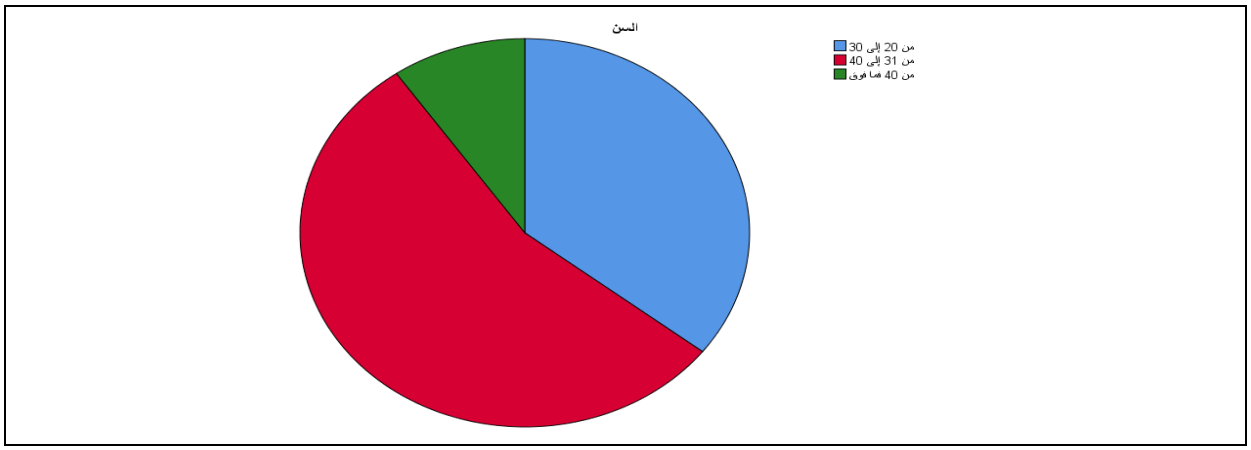

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن أكبر الشرائح العمرية في أفراد عينة الدراسة من ذوي الفئة 31-40 سنة بنسبة 54.80% في حين ما نسبته 35.50% من أفراد عينة الدراسة أعمارهم بين 20 و 30 سنة، تليها الفئة الأكثر من 40 سنة بنسبة 09.70%.

ثالثا: توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية في العمل

يمكن توضيح توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية في العمل، في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية في العمل

الأقدمية في العمل	التكرار	النسبة (%)
أقل من 5 سنوات	13	%41.90
من 5 إلى 10 سنوات	15	%48.40
أكثر من 10 سنوات	03	%09.70
المجموع	**31**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (03): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الأقدمية في العمل

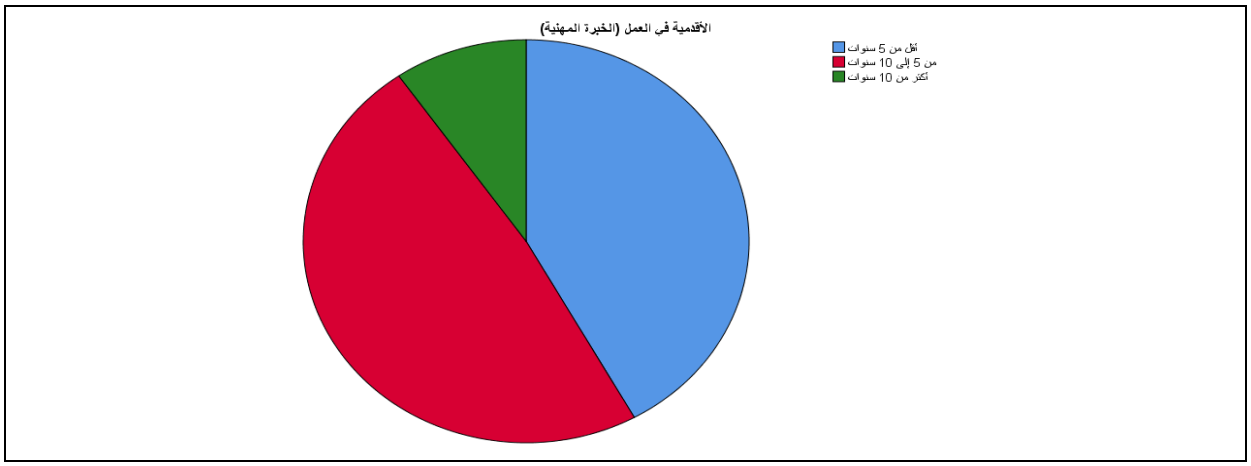

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن غالبية أفراد عينة الدراسة خبرتهم المهنية تتراوح بين 5 و 10 سنوات بنسبة 48.40% في حين ما نسبته 41.90% من أفراد عينة الدراسة خبرتهم المهنية أقل من 5 سنوات، تليها الفئة التي خبرتهم الأكثر من 10 سنوات جاءت نسبتهم 09.70%.

رابعا: توزيع أفراد العينة حسب التخصص

يمكن توضيح توزيع أفراد العينة حسب التخصص، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (04): توزيع أفراد العينة حسب التخصص

التخصص	التكرار	النسبة (%)
إعلام واتصال	15	%48.40
لغات	07	%22.60
علوم سياسية	01	%03.20
أخرى	08	%25.80
المجموع	**31**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

الشكل رقم (04): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص

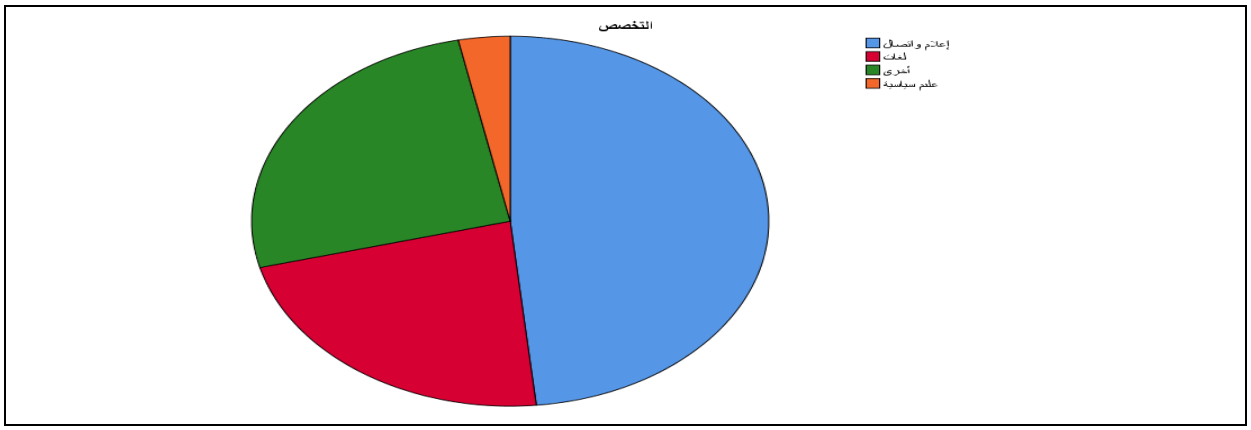

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن ما نسبته 48.40% من أفراد عينة الدراسة تخصصهم إعلام وإتصال، أما ما نسبته 22.60% من عينة الدراسة تخصصم لغات، في حين ما نسبتهم 03.20% من أفراد عينة الدراسة فكان تخصصهم علوم سياسية، أما ما نسبته 25.80% فكانت تخصصاتهم أخرى، وعليه فإن أغلبية أفراد عينة الدراسة من التخصص الجامعي المطلوب في الدراسة ما يسمح لهم بالإجابة على عبارات الاستبيان بدقة وكفاءة عالية.

خامسا: توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

يمكن توضيح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (05): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة (%)
ليسانس	04	%12.90
ماستر	25	%80.60
ماجستير	01	%03.20
دكتوراه	01	%03.20
المجموع	**31**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

الشكل رقم (05): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

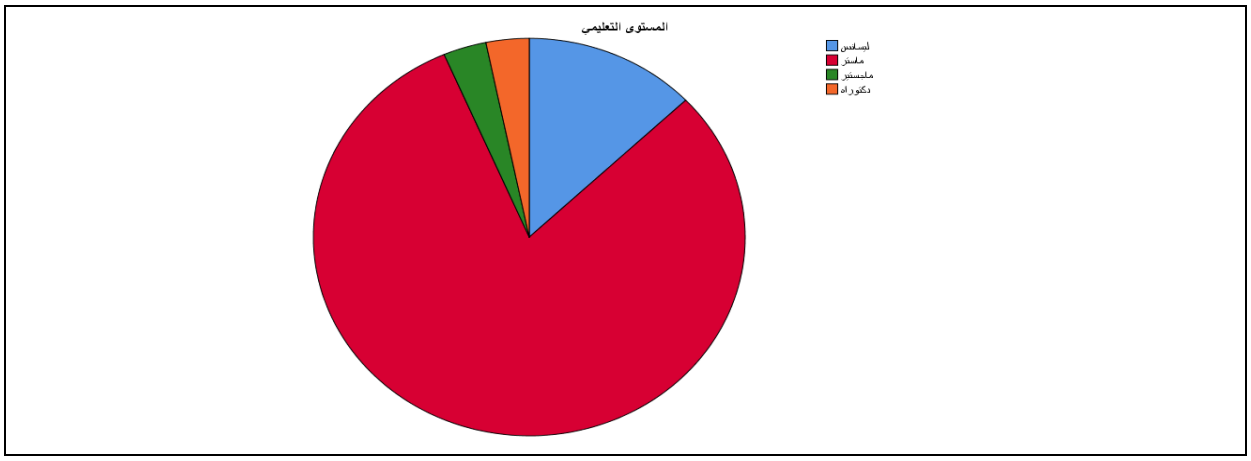

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن ما نسبته 80.60% من أفراد عينة الدراسة من ذوي المستوى الجامعي ماستر، أما ما نسبته 12.90% من عينة الدراسة فمستواهم ليسانس جامعي، في حين ما نسبتهم 03.20% من أفراد عينة الدراسة فكان مستواهم ماجستير ودكتوراه لكل منهما، وعليه فإن أغلبية أفراد عينة الدراسة من المستوى الجامعي ما يسمح لهم بالإجابة على عبارات الاستبيان بدقة وكفاءة عالية.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة البيانات المتعلقة بالتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

خصص هذا المبحث لعرض ومناقشة إجابات أفراد عينة الدراسة على محاور أداة قياس الدراسة المتمثلة في الاستبيان والخاصة بمتغيرات الدراسة، من خلال عرض ومناقشة بيانات المحور الثاني والثالث والرابع من استبيان الدراسة، كل هذا بالاعتماد على الأساليب الإحصائية المذكورة في المبحث السابق.

المطلب الأول: عرض وتحليل الأسئلة الخاصة بمحور الآليات القانونية لتنظيم السمعي البصري من وجهة نظر الصحفيين في القنوات الخاصة بدولة الجزائر

سيتم في هذا المطلب عرض وتحليل 07 أسئلة المتعلقة بالمحور الأول الخاص بالآليات القانونية لتنظيم السمعي البصري من وجهة نظر الصحفيين في القنوات الخاصة بدولة الجزائر، محاولة للإجابة على الفرضية الأولى القائلة: من وجهة نظر الصحفيين في

القنوات الخاصة بدولة الجزائر توجد العديد من الآليات القانونية لتنظيم السمعي البصري، ذلك من خلال الأساليب الإحصائية المناسبة المذكورة سابقا.

***السؤال رقم (01):** هل تم استشارتكم عند التحضير لقانون الإعلام 2023 وقانون السمعي البصري؟

الجدول رقم (06): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال الأول

الاجابات	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	ك^2	SIG	القرار
نعم	02	%06.50	23.516	0.000	دال
لا	29	%93.50			
المجموع	31	%100			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (06): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الأول

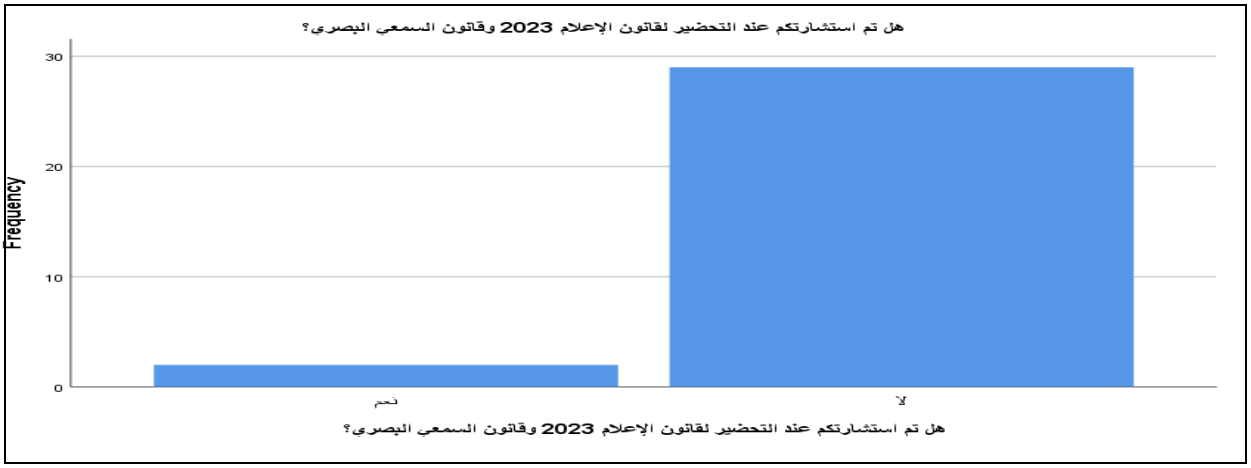

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول والشكل أعلاه أن إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الأول والبالغ عددهم إجمالا (31) فقد انقسمت إلى مجموعتين، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذي تمحورت إجاباتهم بالدليل "نعم" وقد بلغ عددهم (02) فردا بنسبة مئوية 06.50%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجاباتهم على هذا

السؤال بالدليل "لا" والبالغ عددهم (29) بنسبة مئوية 93.50%، وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة (كا^2) إذ يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (1) قدرت بـ 23.516 بقيمة احتمالية بلغت 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعتين لصالح المجموعة الثانية (أكد الصحفيين بدولة الجزائر بأنه لم يتم استشارتهم عند التحضير لقانون الإعلام 2023 وقانون السمعي البصري).

***السؤال رقم (02):** حسب نظرك هل اشتراط الجنسية الجزائرية وفقط ضمن إجراءات الحصول على الرخصة يحد من حرية السمعي البصري؟

الجدول رقم (07): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال الثاني

الاجابات	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	ك^2	SIG	القرار
نعم	29	%93.50	23.516	0.000	دال
لا	02	%06.50			
المجموع	31	%100			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (07): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثاني

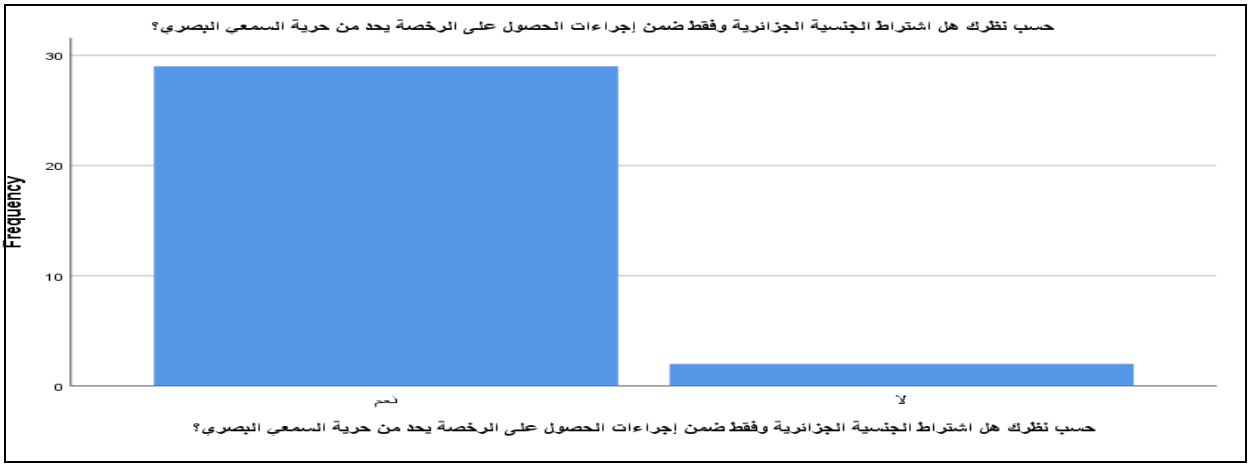

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول والشكل أعلاه أن إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثاني والبالغ عددهم إجمالا (31) فقد انقسمت إلى مجموعتين، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذي تمحورت إجاباتهم بالدليل "نعم" وقد بلغ عددهم (29) فردا بنسبة مئوية 93.50%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجاباتهم على هذا السؤال بالدليل "لا" والبالغ عددهم (02) بنسبة مئوية 06.50%، وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة (كا^2) إذ يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (1) قدرت بـ 23.516 بقيمة احتمالية بلغت 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعتين لصالح المجموعة الأولى (حسب نظر الصحفيين بدولة الجزائر أنه تم اشتراط الجنسية الجزائرية فقط ضمن إجراءات الحصول على الرخصة يحد من حرية السمعي البصري).

***السؤال رقم (03):** حسب رأيك هل إلزام المؤسسات الاعلامية بضرورة التوطين المالي لإنشاء مؤسساتهم من شأنه التأثير على صناعة الإعلام في الجزائر بشكل عام؟

الجدول رقم (08): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال الثالث

الاجابات	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	ك^2	SIG	القرار
نعم	28	%90.30	20.161	0.000	دال
لا	03	%09.70			
المجموع	31	%100			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (08): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثالث

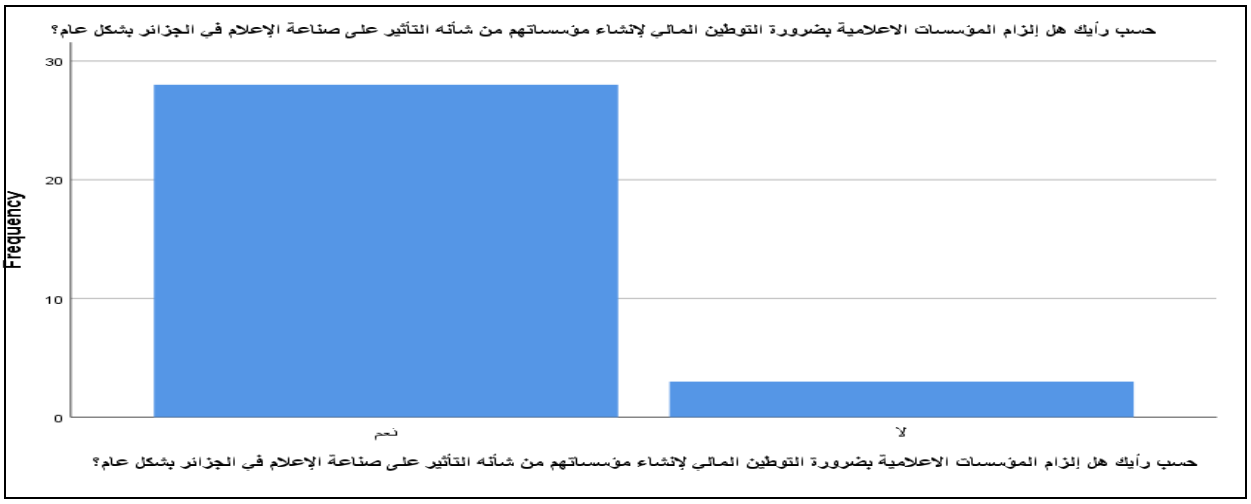

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول والشكل أعلاه أن إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثالث والبالغ عددهم إجمالا (31) فقد انقسمت إلى مجموعتين، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذي تمحورت إجاباتهم بالدليل "نعم" وقد بلغ عددهم (28) فردا بنسبة مئوية 90.30%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجاباتهم على هذا السؤال بالدليل "لا" والبالغ عددهم (03) بنسبة مئوية 09.70%، وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة (كا^2) إذ يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (1) قدرت بـ 20.161 بقيمة احتمالية بلغت 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعتين لصالح المجموعة الأولى (حسب رأي الصحفيين عينة الدراسة بدولة الجزائر على أن إلزام المؤسسات الاعلامية بضرورة التوطين المالي لإنشاء مؤسساتهم من شأنه التأثير على صناعة الإعلام في الجزائر بشكل عام).

***السؤال رقم (04):** هل توفر شرط الخبرة الفعلية والشهادة الجامعية لمدير خدمة الاتصال السمعي البصري من شأنه الرفع من مستوى المؤسسات المرخصة؟

الجدول رقم (09): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال الرابع

الاجابات	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	ك^2	SIG	القرار
نعم	30	%96.80	27.129	0.000	دال
لا	01	%03.20			
المجموع	31	%100			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (09): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الرابع

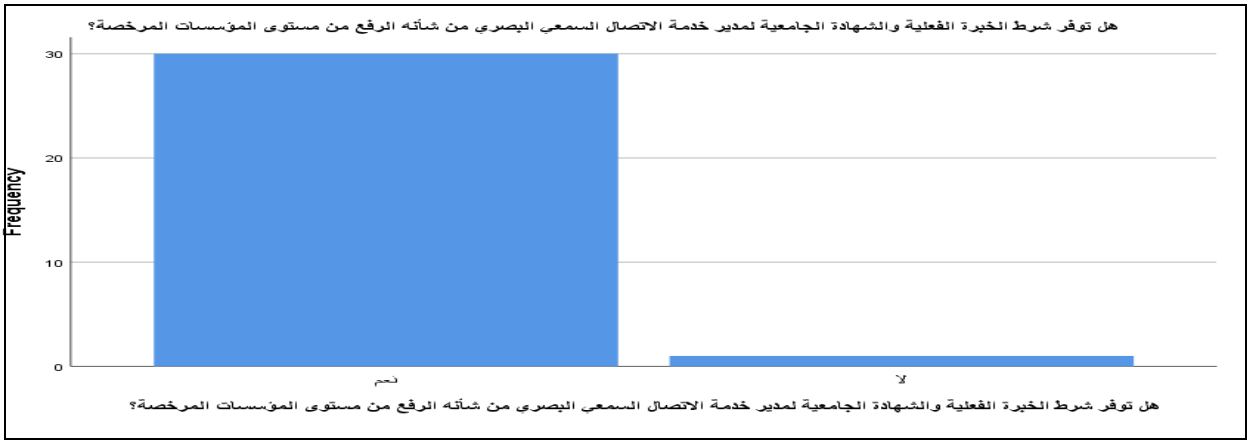

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول والشكل أعلاه أن إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الرابع والبالغ عددهم إجمالا (31) فقد انقسمت إلى مجموعتين، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذي تمحورت إجاباتهم بالدليل "نعم" وقد بلغ عددهم (30) فردا بنسبة مئوية 96.80%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجاباتهم على هذا السؤال بالدليل "لا" والبالغ عددهم (01) بنسبة مئوية 03.20%، وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة (كا^2) إذ يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (1) قدرت بـ 27.129 بقيمة احتمالية بلغت 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعتين لصالح

المجموعة الأولى (أكد أفراد عينة الدراسة على أن توفر شرط الخبرة الفعلية والشهادة الجامعية لمدير خدمة الاتصال السمعي البصري من شأنه الرفع من مستوى المؤسسات المرخصة).

***السؤال رقم (05):** هل أنت موافق على طريقة تعيين أعضاء السلطة الوطنية المستقلة لضبط السمعي البصري التي نص عليها قانون الإعلام الجديد 2023؟

الجدول رقم (10): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال الخامس

الاجابات	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	ك^2	SIG	القرار
نعم	10	%32.30	3.903	0.048	دال
لا	21	%67.70			
المجموع	31	%100			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (10): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الخامس

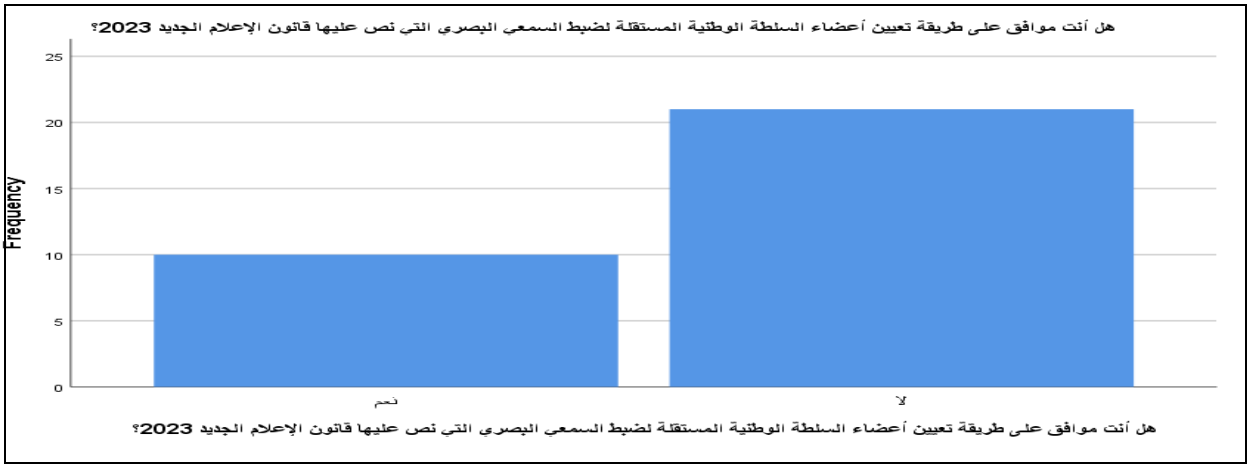

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول والشكل أعلاه أن إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الخامس والبالغ عددهم إجمالا (31) فقد انقسمت إلى مجموعتين، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذي تمحورت إجاباتهم بالدليل "نعم" وقد بلغ عددهم (10) فردا

بنسبة مئوية 32.30%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجاباتهم على هذا السؤال بالدليل "لا" والبالغ عددهم (21) بنسبة مئوية 67.70%، وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة (كا^2) إذ يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (1) قدرت بـ 3.903 بقيمة احتمالية بلغت 0.048 وهو أقل من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعتين لصالح المجموعة الثانية (بين أفراد عينة الدراسة أنهم ليسو موافقون على طريقة تعيين أعضاء السلطة الوطنية المستقلة لضبط السمعي البصري التي نص عليها قانون الإعلام الجديد 2023)، وبالتالي يقترح أفراد عينة الدراسة على ان يكون هناك انتخاب لبعض الاعضاء.

***السؤال رقم (06):** هل أنت راض على الصلاحيات التي منحها المشرع للسلطة الوطنية المستقلة لضبط السمعي البصري؟

الجدول رقم (11): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال السادس

الاجابات	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	ك^2	SIG	القرار
نعم	18	%58.10	0.806	0.000	دال
لا	13	%41.90			
المجموع	31	%100			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (11): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال السادس

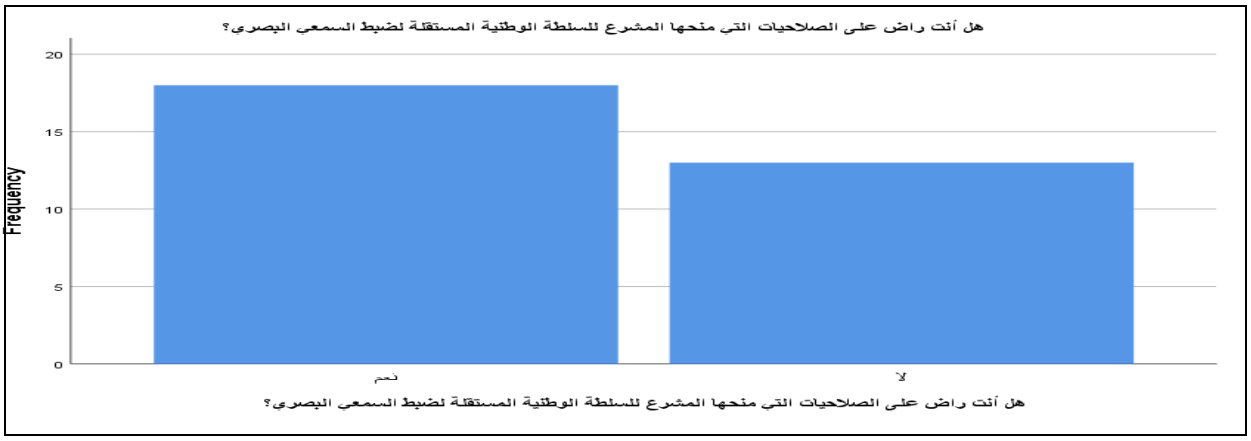

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول والشكل أعلاه أن إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال السادس والبالغ عددهم إجمالا (31) فقد انقسمت إلى مجموعتين، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذي تمحورت إجاباتهم بالدليل "نعم" وقد بلغ عددهم (18) فردا بنسبة مئوية 58.10%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجاباتهم على هذا السؤال بالدليل "لا" والبالغ عددهم (13) بنسبة مئوية 41.90%، وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة (كا^2) إذ يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (1) قدرت بـ 0.806 بقيمة احتمالية بلغت 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعتين لصالح المجموعة الأولى (الصحفيين عينة الدراسة راضون على الصلاحيات التي منحها المشرع للسلطة الوطنية المستقلة لضبط السمعي البصري).

***السؤال رقم (07):** نص القانون الجديد على ضرورة التغريم المالي للشخص المعنوي (المؤسسة الإعلامية) في حالة ارتكاب مخالفات، هل تؤثر على حرية الممارسة الصحفية في الجزائر؟

يرى الصحفيين بالجزائر عينة الدراسة والبالغ عددهم 31 فرد بأنه من الطبع تؤثر على الذمة المالية للمؤسسة الاعلامية وستجد ستجد نفسها امام مشكل كبير في دفع الغرامات المالية وهي غير قادرة على ذلك.

ومما سبق يمكننا قبول الفرضية الأولى القائلة: من وجهة نظر الصحفيين في القنوات الخاصة بدولة الجزائر توجد العديد من الآليات القانونية لتنظيم السمعي البصري، هذا ما يعني صحة الفرضية الأولى.

المطلب الثاني: عرض وتحليل الأسئلة الخاصة بمحور واقع المشهد السمعي البصري بالجزائر في ظل التشريعات الجديدة من وجهة نظر الصحفيين في القنوات الخاصة

سيتم في هذا المطلب عرض وتحليل 05 أسئلة متعلقة بالمحور الثاني الخاص بواقع المشهد السمعي البصري بالجزائر في ظل التشريعات الجديدة من وجهة نظر الصحفيين في القنوات الخاصة، محاولة للإجابة على الفرضية الثانية القائلة من وجهة نظر الصحفيين في القنوات الخاصة فالمشهد السمعي البصري بالجزائر في ظل التشريعات الجديدة شهد تغيرات جديدة، ذلك من خلال اعتماد الأساليب الإحصائية المناسبة المذكورة سابقا.

***السؤال رقم (01):** حسب رأيك هل ترى أن تعدد القنوات الفضائية الخاصة ساهم في تنويع المشهد الإعلامي؟

حسب رأي الصحفيين بالجزائر عينة الدراسة والبالغ عددهم 31 فرد والإجماع يأكدون بأن تعدد القنوات الفضائية الخاصة به لن يساهم في تنويع المشهد الإعلامي.

***السؤال رقم (02):** برأيك هل تلبي القنوات الخاصة اهتمامات وتطلعات المشاهد الجزائري؟

يرى الصحفيين بالجزائر عينة الدراسة والبالغ عددهم 31 فرد بأن القنوات الخاصة تلبي بعض القضايا وليس ك اهتمامات وتطلعات المشاهد الجزائري.

***السؤال رقم (03):** هل تعتبر وجود المضامين المقدمة في القنوات الخاصة مناسبة للمنافسة الإقليمية والعالمية؟

يرى الصحفيين بالجزائر عينة الدراسة والبالغ عددهم 31 فرد بأن وجود المضامين المقدمة في القنوات الخاصة مناسبة للمنافسة الإقليمية والعالمية والتي لازالت تحتاج للاحترافية وإعادة النظر فيها بالشكر المناسب.

***السؤال رقم (04):** من خلال تجربتكم هل يواجه صحفي قطاع السمعي البصري عراقيل أثناء تأدية مهامهم؟

الجدول رقم (12): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال الرابع

الاجابات	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	$ك^2$	SIG	القرار
عراقيل مالية	09	%29	15.839	0.001	دال
عراقيل إدارية	05	%16.10			
عراقيل قانونية	01	%03.20			
عراقيل سوسيو مهنية	16	%51.60			
المجموع	31	%100			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (12): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الرابع

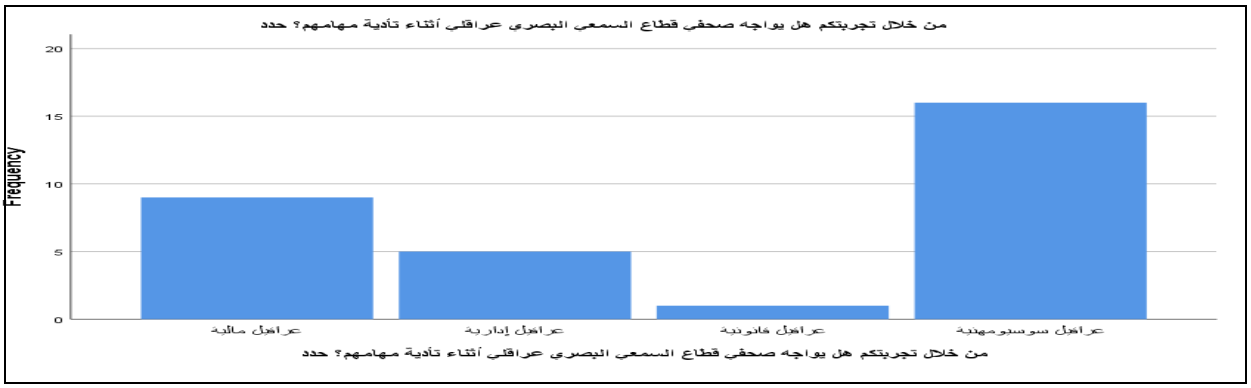

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول والشكل أعلاه أن إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الرابع والبالغ عددهم إجمالا (31) انقسمت إلى أربعة مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذي جاءت إجاباتهم بالدليل "عراقيل مالية" وقد بلغ عددهم (09) فردا بنسبة مئوية 29%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين جاءت إجاباتهم على هذا السؤال بالدليل "عراقيل إدارية" والبالغ عددهم (05) بنسبة مئوية 16.10%، أما

المجموعة الثالثة فتمثل الأفراد الذين جاءت إجاباتهم على هذا السؤال بالدليل "عراقيل قانونية" والبالغ عددهم (01) بنسبة مئوية 03.20%، والمجموعة الرابعة فتمثل الأفراد الذين جاءت إجاباتهم على هذا السؤال بالدليل "عراقيل سوسيو مهنية" والبالغ عددهم (16) بنسبة مئوية 51.60% وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم استخدام اختبار الدلالة (كا2) إذ نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (3) قدرت بـ 15.839 بقيمة احتمالية بلغت 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الأربعة لصالح المجموعة الرابعة (حيث بين أفراد عينة الدراسة على أن الصحفي بقطاع السمعي البصري يواجه عراقيل سوسيو مهنية بشكل كبير أثناء تأدية مهامه).

***السؤال رقم (05):** ما هو تقييمك لاستقلالية القنوات الفضائية عن التوجهات الرسمية؟

حسب رأي الصحفيين بالجزائر عينة الدراسة والبالغ عددهم 31 فرد والإجماع يأكدون بعدم استقلالية القنوات الفضائية عن التوجهات الرسمية.

ومما سبق يمكننا قبول الفرضية الثانية القائلة: من وجهة نظر الصحفيين في القنوات الخاصة فالمشهد السمعي البصري بالجزائر في ظل التشريعات الجديدة شهد تغيرات جديدة، هذا ما يعني صحة الفرضية الثانية.

المطلب الثالث: عرض وتحليل الأسئلة الخاصة بمحور النظرة الاستشرافية للممارسة الصحفية في قطاع السمعي البصري في ظل التحولات التشريعية الجديدة من وجهة نظر الصحفيين في القنوات الخاصة بدولة الجزائر

سيتم في هذا المطلب عرض وتحليل 07 أسئلة المتعلق بالمحور الثالث الخاص النظرة الاستشرافية للممارسة الصحفية في قطاع السمعي البصري في ظل التحولات التشريعية الجديدة من وجهة نظر الصحفيين في القنوات الخاصة بدولة الجزائر، محاولة للإجابة على الفرضية الثالثة القائلة: من وجهة نظر الصحفيين في القنوات الخاصة بدولة الجزائر هناك

نظرة استشرافية للممارسة الصحفية في قطاع السمعي البصري في ظل التحولات التشريعية الجديدة، ذلك من خلال الأساليب الإحصائية المناسبة المذكورة سابقا.

***السؤال رقم (01):** حسب رأيك هل توجد متابعة حقيقية لتطبيق التشريعات الجديدة في قطاع السمعي البصري؟

الجدول رقم (13): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال الأول

الاجابات	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	ك^2	SIG	القرار
نعم	20	%64.50	2.613	0.000	دال
لا	11	%35.50			
المجموع	31	%100			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (13): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الأول

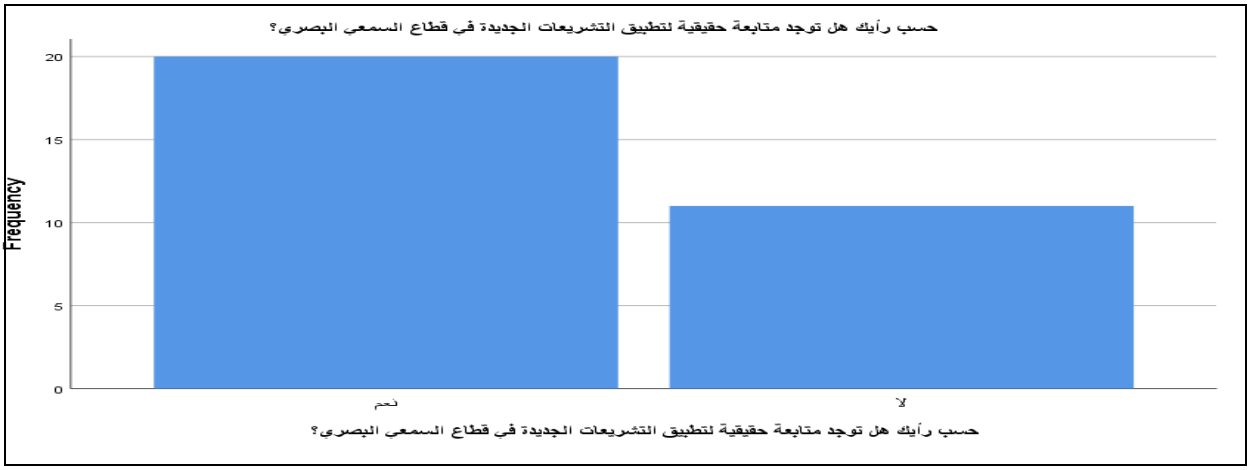

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول والشكل أعلاه أن إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الأول والبالغ عددهم إجمالا (31) فقد انقسمت إلى مجموعتين، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذي تمحورت إجاباتهم بالدليل "نعم" وقد بلغ عددهم (20) فردا بنسبة مئوية 64.50%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجاباتهم على هذا

السؤال بالدليل "لا" والبالغ عددهم (11) بنسبة مئوية 35.50%، وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة (كا^2) إذ يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (1) قدرت بـ 2.613 بقيمة احتمالية بلغت 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعتين لصالح المجموعة الأولى (حسب رأي الصحفيين بدولة الجزائر نعم توجد متابعة حقيقية لتطبيق التشريعات الجديدة في قطاع السمعي البصري).

***السؤال رقم (02):** ما هو تقييمكم لدور السلطة الوطنية المستقلة لضبط السمعي البصري؟

الجدول رقم (14): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال الثاني

الاجابات	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	ك^2	SIG	القرار
دور إيجابي	08	%25.80	11.677	0.003	دال
دور سلبي	04	%12.90			
غير واضح	19	%61.30			
المجموع	31	%100			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (14): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثاني

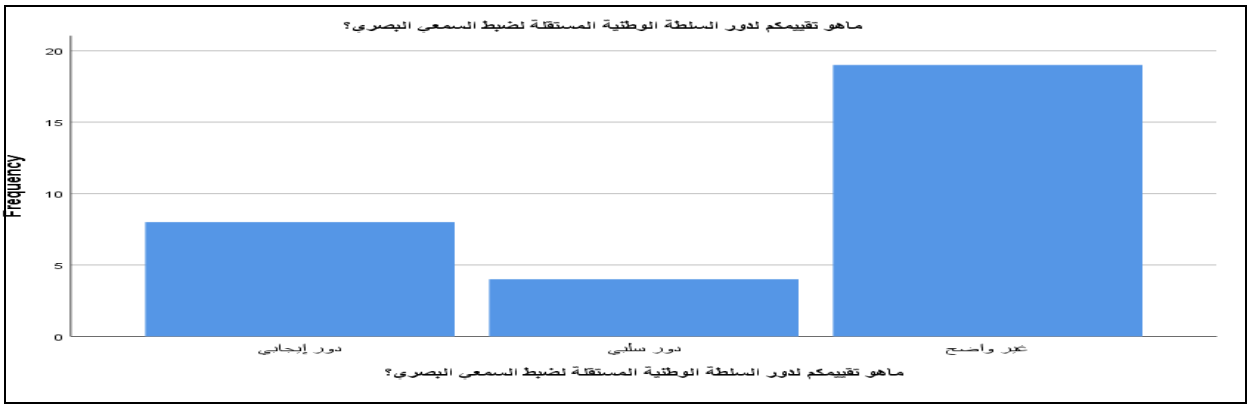

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول والشكل أعلاه أن إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثاني والبالغ عددهم إجمالا (31) انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذي جاءت إجاباتهم بالدليل "دور إيجابي" وقد بلغ عددهم (08) فردا بنسبة مئوية 25.80%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين جاءت إجاباتهم على هذا السؤال بالدليل "دور سلبي" والبالغ عددهم (04) بنسبة مئوية 12.90%، أما المجموعة الثالثة فتمثل الأفراد الذين جاءت إجاباتهم على هذا السؤال بالدليل "غير واضح" والبالغ عددهم (19) بنسبة مئوية 61.30%، وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم استخدام اختبار الدلالة (كا2) إذ نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (2) قدرت بـ 11.677 بقيمة احتمالية بلغت 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الثلاث لصالح المجموعة الثالثة (حيث أكد الصحفيين بدولة الجزائر أن تقيمم لدور السلطة الوطنية المستقلة لضبط السمعي البصري غير واضح).

***السؤال رقم (03):** من خلال خبرتكم هل هناك تحديات تقنية واقتصادية محتملة بعد دخول القوانين الجديدة حيز التنفيذ؟

الجدول رقم (15): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال الثالث

الاجابات	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	$ك^2$	SIG	القرار
نعم	29	%93.50	23.516	0.000	دال
لا	02	%06.50			
المجموع	31	%100			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (15): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثالث

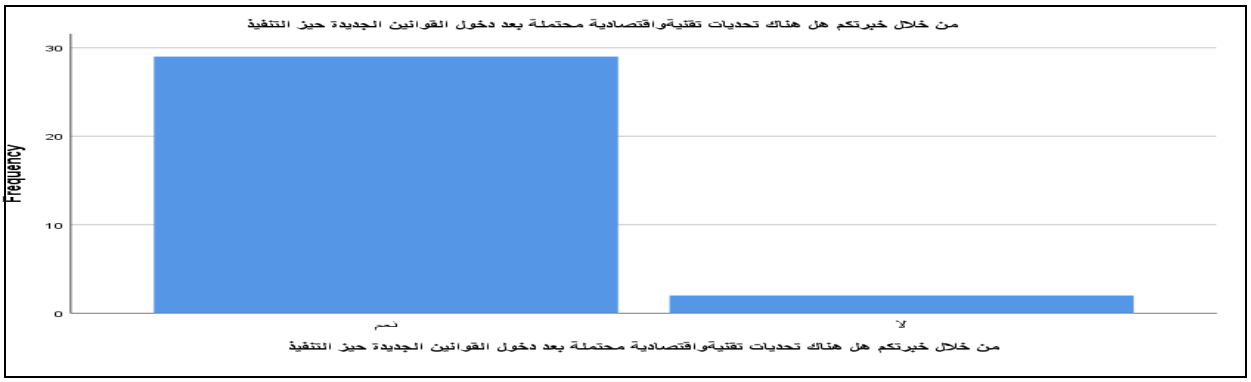

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول والشكل أعلاه أن إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثالث والبالغ عددهم إجمالا (31) فقد انقسمت إلى مجموعتين، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذي تمحورت إجاباتهم بالدليل "نعم" وقد بلغ عددهم (29) فردا بنسبة مئوية 93.50%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجاباتهم على هذا السؤال بالدليل "لا" والبالغ عددهم (02) بنسبة مئوية 06.50%، وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة (كا^2) إذ يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (1) قدرت بـ 23.516 بقيمة احتمالية بلغت 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعتين لصالح المجموعة الأولى (حسب خبرة أفراد عينة الدراسة أكدو على أنه توجد تحديات تقنية واقتصادية محتملة بعد دخول القوانين الجديدة حيز التنفيذ).

***السؤال رقم (04):** من خلال ممارستكم للمهنة هل لاحظتم أن هناك تغيير في طبيعة ومستوى التغطية الإعلامية بعد تطبيق القوانين الجديدة؟

حسب رأي الصحفيين بالجزائر عينة الدراسة والبالغ عددهم 31 فرد والإجماع أنهم لم يلاحظوا تغيير في طبيعة ومستوى التغطية الإعلامية بعد تطبيق القوانين الجديدة عليهم.

***السؤال رقم (05):** حسب رأيك هل هناك مواد قانونية في القوانين الجديدة تحتاج إلى:

الجدول رقم (16): نتائج اختبار Chi-Square للسؤال الخامس

الاجابات	التكرار	النسبة المئوية	ك^2	SIG	القرار

	المشاهد				
إثراء	20	%64.50	2.613	0.000	دال
تعديل	11	%35.50			
المجموع	31	%100			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (16): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الخامس

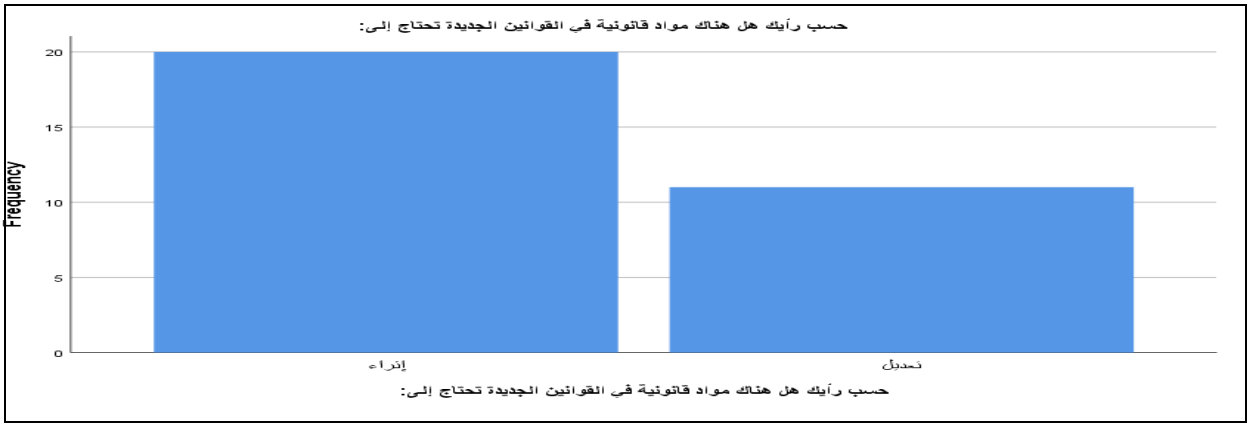

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول والشكل أعلاه أن إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الخامس والبالغ عددهم إجمالا (31) انقسمت إلى مجموعتين، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذي جاءت إجاباتهم بالدليل "إثراء" وقد بلغ عددهم (20) فردا بنسبة مئوية 64.50%، أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين جاءت إجاباتهم على هذا السؤال بالدليل " تعديل" والبالغ عددهم (11) بنسبة مئوية 35.50%، وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم استخدام اختبار الدلالة (كا2) إذ نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (1) قدرت بـ 2.613 بقيمة احتمالية بلغت 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعتين لصالح المجموعة الأولى (رأيك حسب الصحفيين بدولة الجزائر أكدوا على أن المواد القانونية في القوانين الجديدة تحتاج إثراء).

***السؤال رقم (06):** حسب رأيك هل الابقاء العمل بالنصوص التطبيقية القديمة (المراسيم التنظيمية) يحد من الممارسة الصحفية مستقبلا في ظل أحكام القوانين الجديدة؟

وحسب رأي الصحفيين بالجزائر عينة الدراسة والبالغ عددهم 31 فرد أنهم موافقون بالإجماع على أن الابقاء بالعمل بالنصوص التطبيقية القديمة (المراسيم التنظيمية) يحد بشك كبير من الممارسة الصحفية مستقبلا في ظل أحكام القوانين الجديدة، فمن المفروض إيجاد مراسيم جديدة تتماشى مع القوانين الجديدة.

***السؤال رقم (07):** ماهي نظرتكم الاستشرافية لواقع الممارسة الصحفية خاصة في ظل التحولات التشريعية الهامة التي عرفها القطاع؟

من وجهة نظر الصحفيين بالجزائر عينة الدراسة والبالغ عددهم 31 فرد أن نظرتهم الاستشرافية بشكل عام لواقع الممارسة الصحفية في ظل التحولات التشريعية التي عرفها القطاع بأنه لم يتم بعد تحديد مهام الإعلام وتوضيحها بشكل جيد، وأن الممارسة الصحفية الفتية تحتاج إلى دعم قوي من طرف الدولة وتنظيم أكثر وضبط التقنين لذلك.

ومما سبق يمكننا قبول الفرضية الثالثة القائلة: من وجهة نظر الصحفيين في القنوات الخاصة بدولة الجزائر هناك نظرة استشرافية للممارسة الصحفية في قطاع السمعي البصري في ظل التحولات التشريعية الجديدة، هذا ما يعني صحة الفرضية الثالثة.

خلاصة الفصل:

تم في هذا الفصل دراسة أثر التشريعات الجديدة حول القنوات الفضائية الجزائرية الخاصة من خلال دراسة على عينة من الصحفيين في القنوات الخاصة بدولة الجزائر، وباستخدام أداة قياس الدراسة المتمثلة في الاستبيان، توصلت نتائج الدراسة إلى وجود العديد من الآليات القانونية لتنظيم السمعي البصري، وأن المشهد السمعي البصري بالجزائر في ظل التشريعات الجديدة شهد تغيرات جديدة، بالإضافة ذلك وجود نظرة استشرافية للممارسة الصحفية في قطاع السمعي البصري في ظل التحولات التشريعية الجديدة.

خاتمة

نتائج الدراسة:

- وجود العديد من الآليات القانونية لتنظيم السمعي البصري من وجهة نظر الصحفيين في القنوات الخاصة بدولة الجزائر.
- شهد المشهد السمعي البصري بالجزائر تغيرات جديدة في ظل التشريعات الجديدة من وجهة نظر الصحفيين في القنوات الخاصة بدولة الجزائر.
- وجود نظرة استشرافية للممارسة الصحفية في قطاع السمعي البصري في ظل التحولات التشريعية الجديدة من وجهة نظر الصحفيين في القنوات الخاصة بدولة الجزائر.
- يرى معظم أفراد العينة أن القوانين المنظمة للنشاط السمعي البصري في الجزائر لا تُطبّق بفعالية على أرض الواقع، مما يخلق فجوة بين النصوص القانونية والممارسة المهنية داخل القنوات الفضائية الخاصة.
- أشار العديد من الصحفيين إلى وجود تناقضات بين النصوص القانونية المنظمة للقطاع، وهو ما أدى إلى إرباك إداري وتنظيمي داخل المؤسسات الإعلامية.
- بيّنت النتائج أن تعدد الهيئات المنظمة والمشرفة على النشاط السمعي البصري يؤدي إلى تداخل في الصلاحيات وتعطيل في معالجة الملفات القانونية الخاصة بالقنوات.
- أوضحت الدراسة أن القوانين الإعلامية الحديثة، بدلًا من أن توسّع من هامش حرية التعبير، زادت من القيود على القنوات الخاصة من خلال دفاتر شروط صارمة وآليات مراقبة معقدة.
- عبّر الصحفيون عن شعورهم بعدم المساواة في تطبيق القوانين بين القنوات، حيث تستفيد بعض القنوات من تسهيلات قانونية وامتيازات لا تتوفر لغيرها.
- كشفت المعطيات أن أغلب القنوات الفضائية الخاصة لا تتمتع بوضع قانوني واضح أو معتمد رسميًا، ما يجعلها تعمل في ظل هشاشة قانونية ومؤسساتية.

- لاحظت الدراسة أن ضعف التكوين القانوني لدى الصحفيين والإداريين في القنوات الخاصة يجعلهم عرضة للأخطاء التنظيمية والمهنية دون قصد.
- أظهرت النتائج أن الصحفيين يواجهون صعوبات في الوصول إلى المعلومة القانونية المتعلقة بحقوقهم وواجباتهم داخل المؤسسات الإعلامية الخاصة.
- يرى عدد معتبر من أفراد العينة أن التشريعات الحالية لا توفر الحماية الكافية للصحفي أثناء مزاولة مهامه، خصوصًا في ظل الضغوط الإدارية والرقابية.
- بيّنت الدراسة أن عددًا من القنوات الخاصة يُدار بشكل يفتقر إلى المهنية الإدارية، بسبب غياب نظام داخلي مؤسس على احترام القانون والتنظيم.
- أشار الصحفيون إلى غياب إشراكهم في النقاشات أو المشاورات المتعلقة بصياغة القوانين الإعلامية، ما يضعف من فعالية هذه القوانين وواقعيتها.
- أكدت الدراسة أن استمرار حالة الغموض القانوني والتأخر في تسوية الوضعية القانونية للقنوات الخاصة يؤثر سلبًا على أدائها ويحد من فرص استقرارها وتطورها المهني.

خاتمة:

لقد شكلت التشريعات الإعلامية في الجزائر، وعلى رأسها القانون 23-14 للإعلام وقانون السمعي البصري لسنة 2023، محطة مفصلية في مسار إصلاح قطاع الإعلام، ومحاولة لإعادة تنظيم الفضاء السمعي البصري بما ينسجم مع التحولات السياسية والدستورية، ويستجيب لمتطلبات البيئة الرقمية والمنافسة الإعلامية المتنامية. غير أن القراءة النقدية لهذه التشريعات، في ضوء الممارسة الإعلامية اليومية للقنوات الفضائية الخاصة، تُبرز استمرار العديد من التحديات القانونية والمؤسساتية التي تحول دون تحقيق التعددية الحقيقية والاستقلالية التحريرية.

لقد أتاحت القوانين الجديدة من حيث المبدأ إطارًا قانونيًا لتنظيم القنوات الخاصة، وتوسيع هامش حرية التعبير، وتكريس دور سلطة الضبط كهيئة مستقلة، إلا أن التطبيق الفعلي على أرض الواقع ما يزال يعاني من ثغرات تنظيمية وتأخّر في التفعيل، فضلاً عن استمرار بعض الممارسات التقليدية التي تُقيّد حرية المبادرة الإعلامية، سواء من حيث منح التراخيص، أو فرض دفاتر شروط صارمة، أو تضييق المجال على الاستثمار الحر في قطاع الإعلام.

كما كشفت آراء الإعلاميين والممارسين، من خلال الدراسات الميدانية، عن حالة من اللبس القانوني التي تعيشها القنوات الخاصة، نتيجة تعدد النصوص التنظيمية، وتضارب بعض بنودها، وغياب الدعم المؤسساتي لتطوير المحتوى المحلي والارتقاء بالمضامين بما يتماشى مع المعايير الدولية للإعلام المهني.

وعليه، فإن تجاوز الوضعية الراهنة يتطلب مقاربة إصلاحية شاملة، تنطلق من تفعيل حقيقي للقوانين الصادرة، وتعزيز استقلالية سلطات الضبط، وتحديث المنظومة التشريعية بشكل يواكب التحول الرقمي، ويضمن حرية التعبير، ويحمي الصحفيين والمؤسسات الإعلامية من الضغوط السياسية والإدارية، مع دعم الإنتاج الإعلامي الوطني وتنظيم سوق الإشهار بشكل عادل وشفاف.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1. علي بن هادية بلحسن، البليش. الجيلاني بن الحاج، يحي القاموس الجديد للطالب، (د، م)، المؤسسة الوطنية للكتاب، (د، ط)، 1999.
2. كرم شلبي، معجم مصطلحات الإعلام، القاهرة، دار الشروق، ط1، 1989.
3. محمد جمال راسم، الاتصال والاعلام في الوطن العربي.
4. عزيز السيد حاسم، مبادئ الصحافة في عالم المتغيرات.
5. محمود شفيق، البحث العلمي، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، مصر المكتب الجامعي الحديث، 1985.
6. بوحوش عمار، مناهج البحث العلمي وطرق البحوث، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
7. أحمد عبادة سرحان، الإحصاء الاجتماعي، الدر القومية للطباعة والنشر، القاهرة.
8. محمد عبد الحميد، دراسات الإعلام في بحوث الإعلام، عالم الكتاب القاهرة، 1993.
9. أمينة مزيان: تجربة الانفتاح الإعلامي للقطاع السمعي البصري الخاص دراسة استطلاعية لاتجهات، الصحفيين الجزائريين لقناتي الشروق والنهار، مذكرة مكملة لنيل درجة الماجستير في علوم الاعلام والاتصال، جامعة باتنة، السنة الجامعة، 2015/2014.
10. رمضان بلعمري: القطاع السمعي البصري، في الجزائر إشكالات الانفتاح، رسالة ماجستير في علوم الاتصال، تخصص تكنولوجيا واقتصاديات وسائل الاعلام، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012/2011.
11. ابن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات ايفيان، تر: لحسن زغدار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.
12. صفية طواهري، بسمة هبال، واقع الممارسة الاعلامية للقنوات الفضائية الجزائرية الخاصة في ظل المتغيرات القانونية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم الاعلام

والاتصال، تخصص اتصال وعلاقات عامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017.

13. أسماء عبود، الجمهور الجزائري والقنوات الفضائية الجزائرية الخاصة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم الاعلام والاتصال، تخصص سمعي بصري، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2016.
14. نوارة لعرايب، برنامج اليد في اليد على قناة الخبر في نشر التكافل الاجتماعي، دراسة ميدانية: على عينة من الجمهور الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم الاعلام والاتصال، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016.
15. فتيحة جمعي، دور القنوات الفضائية الإخبارية الجزائرية الخاصة في تنمية الوعي السياسي لدى أساتذة الجامعة، دراسة ميدانية على عينة من أساتذة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم علوم الاعلام والاتصال، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، 2015.
16. فتيحة لمام، السياسية التلفزيونية الخارجية للجزائر من 1994 إلى 2010، دراسة وصفية تحليلية لقناتي الجزائر والفضائية الثالثة، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2012.
17. زروقي، فاطمة. الإعلام السياحي في الجزائر: الواقع والآفاق. الجزائر: دار هومة، 2021.
18. بوزيدي، سمير. "دور القنوات التلفزيونية في الترويج للوجهة السياحية الجزائرية"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة تبسة، العدد 45، 2022.
19. أيوب رقاني، قانون الإعلام العضوي الجزائري، قراءة نقدية للتعديلات ومدى تكيفها مع المتطلبات الحديثة للإعلام والحريات الصحفية، المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر.

20. بوراس، ج، قانون الإعلام الجديد، تكريس الشفافية ونهاية الفوضى، الشعب أونلاين، https://bit.ly/3u7HP33, Consulté 6 septembre 2023

21. قردوف، ف، الصحافة في الجزائر بين الراهن والمأمول، المغرب الأوسط، https://bit.ly/3ucjuJw, Consulté6 septembre 2023.

22. أيوب رقاني، قانون الإعلام العضوي الجزائري، قراءة نقدية للتعديلات ومدى تكيفها مع المتطلبات الحديثة للإعلام والحريات الصحفية، المرجع السابق.

23. بن عزة حمزة ، التنظيم القانوني لحرية الإعلام السمعي البصري في التشريع الجزائري ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في . القانون، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان.

24. وكالة الأنباء الجزائرية، القانون الخاص بالسمعي البصري، المادة 113، لتنظيم السمعي البصري، 29 مارس 2014.

25. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48، المؤرخة في 17 أوت 2016، المتضمن دفتر الشروط العامة الذي يحدد القواعد المفروضة على كل خدمة.

26. دربال، عبد العزيز. القانون الإعلامي في الجزائر: دراسة تحليلية وتقييمية. الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.

27. بوشنافة، عبد القادر. تطور التشريعات الإعلامية في الجزائر: من قانون 90-07 إلى قانون الإعلام 2023. بيروت: دار الهدى، لبنان، 2023.

28. خليفي، نسرين. دور سلطات الضبط في تفعيل الحوكمة الإعلامية في الجزائر. القاهرة: دار الفكر العربي، مصر، 2024.

29. منصوري، توفيق. حرية الإعلام في ظل المعايير الدولية: دراسة مقارنة. تونس: دار محمد علي للنشر، 2022.

30. دستور الجمهورية الجزائرية، 2020، المادة 54

31. بن رابح، فيصل. حرية الإعلام والدستور الجزائري: قراءة في دستور 2020. الجزائر: دار الخلدونية، الجزائر، 2021.

32. منصوري، توفيق. حرية الإعلام في ظل المعايير الدولية: دراسة مقارنة. تونس: دار محمد علي، 2022.

المراجع الأجنبية:

1. Marbéne Ihaddaden-(colloque sur la press écrit au Maghaeb, Tunis 1-3 décembre Edit .Walf, zug, Humburg, 1995.
2. Lotfi, meherzi : Les Image spéciale un défi pour le Maghreb, revue algérienne de communication N 2, insic. Alger: 1 mars 1998.

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم (01):

استبيان حول أثر التشريعات الجديدة حول القنوات الفضائية الجزائرية الخاصة

B I U

• ق

المحور الأول: البيانات الشخصية

الوصف (اختياري)

الجنس

- ☐ ذكر
- ☐ أنثى

السن

- ☐ من 20 إلى 30
- ☐ من 31 إلى 40
- ☐ من 40 فما فوق

الأقدمية في العمل (الخبرة المهنية)

- ○ أقل من 5 سنوات
- ○ من 5 إلى 10 سنوات
- ○ أكثر من 10 سنوات

قطاع العمل

- ☐ عمومي
- ☐ خاص

التخصص

- ☐ إعلام واتصال
- ☐ لغات
- ☐ علوم سياسية
- ☐ أخرى

المستوى التعليمي

- ثانوي
- ليسانس
- ماستر
- ماجستير
- دكتوراه

المحور الثاني: الآليات القانونية لتنظيم السمعي البصري في الجزائر

الوصف (اختياري)

هل تم استشارتكم عند التحضير لقانون الإعلام 2023 وقانون السمعي البصري؟

- نعم
- لا

حسب نظرائك هل الشراط الجنسية الجزائرية وفقط ضمن إجراءات الحصول على الرخصة يحد من حرية السمعي البصري؟

- نعم
- لا

حسب رأيك هل إلزام المؤسسات الإعلامية بضرورة التوطين المالي لإنشاء مؤسساتهم من شأنه التأثير على صناعة الإعلام في الجزائر بشكل عام؟

- نعم
- لا

هل توفر شرط الخبرة الفنية والشهادة الجامعية لمدير خدمة الاتصال السمعي البصري من شأنه الرفع من مستوى المؤسسات المرخصة؟

- نعم
- لا

هل أنت موافق على طريقة تعيين أعضاء السلطة الوطنية المستقلة لضبط السمعي البصري التي نص عليها قانون الإعلام الجديد 2023؟

- نعم
- لا

إذا كانت إجابتك ب لا ماذا تقترح

نص الإجابة القصير

هل أنت راض على الصلاحيات التي منحها المشرع للسلطة الوطنية المستقلة لضبط السمعي البصري؟

- نعم
- لا

نعم القانون الجديد على ضرورة التغريم المالي للشخص المعنوي (المؤسسة الإعلامية) في حالة ارتكاب مخالفات، هل تؤثر على حرية الممارسة الصحفية في الجزائر؟

نص الإجابة القصير

المحور الثالث: واقع المشهد السمعي البصري بالجزائر في ظل التشريعات الجديدة؟

الوصف (اختياري)

حسب رأيك هل ترى أن تعدد القنوات الفضائية الخاصة ساهم في تنويع المشهد الإعلامي

نص الإجابة القصير

برأيك هل تلبي القنوات الخاصة اهتمامات وتطلعات المشاهد الجزائري؟

نص الإجابة القصير

هل تعتبر وجود المضامين المقدمة في القنوات الخاصة مناسبة للمنافسة الإقليمية والعالمية؟

نص الإجابة القصير

من خلال تجربتكم هل يواجه صحفي قطاع السمعي البصري عراقيل أثناء تأدية مهامهم؟ حدد

- عراقيل مالية
- عراقيل إدارية
- عراقيل قانونية
- عراقيل سوسيومهنية

مامدى تقييمك لاستقلالية القنوات الخاصة عن التوجيهات الرسمية؟

نعم الإجابة القصير

المحور الرابع: نظرة استشرافية للممارسة الصحفية في قطاع السمعي البصري في ظل التحولات التشريعية الجديدة؟

الوصف (اختياري)

حسب رأيك هل توجد متابعة حقيقية لتطبيق التشريعات الجديدة في قطاع السمعي البصري؟

- نعم
- لا

مامدى تقييمكم لدور السلطة الوطنية المستقلة لضبط السمعي البصري؟

- دور إيجابي
- دور سلبي
- غير واضح

من خلال خبرتكم هل هناك تحديات تقنيةواقتصادية محتملة بعد دخول القوانين الجديدة حيز التنفيذ

- نعم
- لا

من خلال ممارستكم للمهنة هل لاحظتم أن هناك تغيير في طبيعة ومستوى التغطية الإعلامية بعد تطبيق القوانين الجديدة؟

نعم الإجابة المفتوحة

حسب رأيكم هل هناك مواد قانونية في القوانين الجديدة تحتاج إلى:

- إثراء
- تعديل
- إلغاء

حسب رأيكم هل الإبقاء العمل بالنصوص التطبيقية القديمة (المراسيم التنظيمية) يحد من الممارسة الصحفية مستقبلا في ظل أحكام القوانين الجديدة؟

نعم الإجابة القصير

لماهي نظرتكم الاستشرافية لواقع الممارسة الصحفية خاصة في ظل التحولات التشريعية الهامة التي عرفها القطاع؟

نعم الإجابة المفتوحة

الملحق رقم (02)

مخرجات برنامج SPSS

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	19	61,3	61,3	61,3
	أنثى	12	38,7	38,7	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

السن

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	من 20 إلى30	11	35,5	35,5	35,5
	من 31 إلى40	17	54,8	54,8	90,3
	من 40 فما فوق	3	9,7	9,7	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

الأقدمية في العمل) الخبرة المهنية(

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 5 سنوات	13	41,9	41,9	41,9
	من 5 إلى 10 سنوات	15	48,4	48,4	90,3
	أكثر من 10 سنوات	3	9,7	9,7	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

التخصص

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إعلام واتصال	15	48,4	48,4	48,4
	لغات	7	22,6	22,6	71,0
	أخرى	8	25,8	25,8	96,8
	علم سياسية	1	3,2	3,2	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

المستوى التعليمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ليسانس	4	12,9	12,9	12,9
	ماستر	25	80,6	80,6	93,5
	ماجستير	1	3,2	3,2	96,8

	دكتوراه	1	3,2	3,2	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

هل تم استشارتكم عند التحضير لقانون الإعلام 2023 وقانون السمعي البصري؟

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	2	6,5	6,5	6,5
	لا	29	93,5	93,5	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

حسب نظرك هل اشتراط الجنسية الجزائرية وفقط ضمن إجراءات الحصول على الرخصة يحد من حرية السمعي البصري؟

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	29	93,5	93,5	93,5
	لا	2	6,5	6,5	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

حسب رأيك هل إلزام المؤسسات الاعلامية بضرورة التوطين المالي لإنشاء مؤسساتهم من شأنه التأثير على صناعة الإعلام في الجزائر بشكل عام؟

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	28	90,3	90,3	90,3
	لا	3	9,7	9,7	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

هل توفر شرط الخبرة الفعلية والشهادة الجامعية لمدير خدمة الاتصال السمعي البصري من شأنه الرفع من مستوى المؤسسات المرخصة؟

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	30	96,8	96,8	96,8
	لا	1	3,2	3,2	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

هل أنت موافق على طريقة تعيين أعضاء السلطة الوطنية المستقلة لضبط السمعي البصري التي نص عليها قانون الإعلام الجديد2023 ؟

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	10	32,3	32,3	32,3
	لا	21	67,7	67,7	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

هل أنت راض على الصلاحيات التي منحها المشرع للسلطة الوطنية المستقلة لضبط السمعي البصري؟

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	18	58,1	58,1	58,1
	لا	13	41,9	41,9	100,0

	Total	31	100,0	100,0	

من خلال تجربتكم هل يواجه صحفي قطاع السمعي البصري عراقلي أثناء تأدية مهامهم؟ حدد

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	عراقيل مالية	9	29,0	29,0	29,0
	عراقيل إدارية	5	16,1	16,1	45,2
	عراقيل قانونية	1	3,2	3,2	48,4
	عراقيل سوسيومهنية	16	51,6	51,6	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

حسب رأيك هل توجد متابعة حقيقية لتطبيق التشريعات الجديدة في قطاع السمعي البصري؟

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	20	64,5	64,5	64,5
	لا	11	35,5	35,5	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

ماهو تقييمكم لدور السلطة الوطنية المستقلة لضبط السمعي البصري؟

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	دور إيجابي	8	25,8	25,8	25,8
	دور سلبي	4	12,9	12,9	38,7
	غير واضح	19	61,3	61,3	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

من خلال خبرتكم هل هناك تحديات تقنيةواقتصادية محتملة بعد دخول القوانين الجديدة حيز التنفيذ

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	29	93,5	93,5	93,5
	لا	2	6,5	6,5	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

حسب رأيك هل هناك مواد قانونية في القوانين الجديدة تحتاج إلى:

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إثراء	20	64,5	64,5	64,5
	تعديل	11	35,5	35,5	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

Test Statistics

	هل تم استشارتكم عند التحضير لقانون الإعلام 2023 وقانون السمعي البصري؟	حسب نظرك هل اشتراط الجنسية الجزائرية وفقط ضمن إجراءات الحصول على الرخصة يحد من حرية السمعي البصري؟	حسب رأيك هل إلزام المؤسسات الاعلامية بضرورة التوطين المالي لإنشاء مؤسساتهم من شأنه التأثير على صناعة الإعلام في الجزائر بشكل عام؟	هل توفر شرط الخبرة الفعلية والشهادة الجامعية لمدير خدمة الاتصال السمعي البصري من شأنه الرفع من مستوى المؤسسات المرخصة؟	هل أنت موافق على طريقة تعيين أعضاء السلطة الوطنية المستقلة لضبط السمعي البصري التي نص عليها قانون الإعلام الجديد 2023؟	هل أنت راض على الصلاحيات التي منحها المشرع للسلطة الوطنية المستقلة لضبط السمعي البصري؟	من خلال تجربتكم هل يواجه صحفي قطاع السمعي البصري عراقلي أثناء تأدية مهامهم؟ حدد	حسب رأيك هل توجد متابعة حقيقية لتطبيق التشريعات الجديدة في قطاع السمعي البصري؟	ماهو تقييمكم لدور السلطة الوطنية المستقلة لضبط السمعي البصري؟	من خلال خبرتكم هل هناك تحديات تقنيةواقتصادية محتملة بعد دخول القوانين الجديدة حيز التنفيذ	حسب رأيك هل هناك مواد قانونية في القوانين الجديدة تحتاج إلى:
Chi-Square	23,516[a]	23,516[a]	20,161[a]	27,129[a]	3,903[a]	,806[a]	15,839[b]	2,613[a]	11,677[c]	23,516[a]	2,613[a]
df	1	1	1	1	1	1	3	1	2	1	1
Asymp. Sig.	,000	,000	,000	,000	,048	,000	,001	,000	,003	,000	,000

a. 0 cells (0,0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 15,5.

b. 0 cells (0,0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 7,8.

c. 0 cells (0,0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 10,3.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
الرقم: /٢٩٩

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضي (ة) ادناه :

السيد(ة): بوروحي بدر الدين

الصفة(طالب، استاذ باحث، باحث دائم): طالب

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 211046455

الصادرة بتاريخ: 2024/11/07 عن دائرة: عين الحجر اء

المسجل(ة) بكلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم: علوم الإعلام والاتصال

تخصص: علاقات عامة تحت رقم التسجيل: 202035075726

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر' مذكرة ماجستير' اطروحة دكتوراه) .

عنوانها: أثر التشريعات الجديدة على التغطيات الصحفية الجزائرية الخاصة
دراسة تحليلية على عينة من الإعلاميين الصحفيين بالقنوات الخاصة

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في:

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر التشريعات الجديدة حول القنوات الفضائية الجزائرية الخاصة من خلال دراسة ميدانية على عينة من الصحفيين بدولة الجزائر، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي وأداة الاستبيان لجمع بيانات الدراسة على عينة متكونة من 31 صحفي، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: وجود آليات قانونية عديدة لتنظيم السمعي البصري، وأن المشهد السمعي البصري بالجزائر شهد تغيرات جديدة في ظل التشريعات الجديدة، بالإضافة إلى وجود نظرة استشرافية للممارسة الصحفية في قطاع السمعي البصري في ظل التحولات التشريعية الجديدة.

الكلمات المفتاحية: القنوات، التشريعات الجديدة، السمعي البصري، الصحفيين.

Summary

This study aimed to demonstrate the impact of the new legislation on private Algerian satellite channels through a field study on a sample of journalists in Algeria. The descriptive approach and questionnaire tool were used to collect study data on a sample of 31 journalists. The study reached several results, including: the existence of numerous legal mechanisms to regulate audiovisual media, and that the audiovisual landscape in Algeria has witnessed new changes in light of the new legislation, in addition to the existence of a forward-looking view of journalistic practice in the audiovisual sector in light of the new legislative transformations.

Keywords: Channels, new legislation, audiovisual, journalists.